العـدد 21

الأكاديمي

مجلة ثقافية فكرية اخبارية
تصدر عن جمعية الأكاديميين العراقيين في استراليا ونيوزيلاندا

مجلة ثقافية فكرية اخبارية
تصدر عن جمعية الأكاديميين العراقيين في استراليا ونيوزيلاندا

2020

العـــدد 21
2020

هيئة تحرير
مجلة الأكاديمي

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور
داخل حسن جريو

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور
ريسان خريبط

1 أ.م.د/ أحمد الربيعي — نائباً

2 أ.د / رياض حامد الدباغ — عضواً

3 أ.د / كوركيس عيد آل آدم — عضواً

4 أ.د / معن العمر — عضواً

5 أ.د / طلال يوسف — عضواً

6 أ.د / ماجد مطر الخطيب — عضواً

7 أ.د / مقداد الجباري — عضواً

8 أ.د / حميد الخفاجي — عضواً

9 أ.د / وسيم الخليل — عضواً

10 أ.م.د / عبد الرضا الزهيري — عضواً

11 د / عبد المنعم ناصر — عضواً

12 د / عمار السعدي — عضواً

الفهرس

-1-	التعليم الإيجابي ... تعليم القرن الحادي والعشرين	أ.د. داخل حسن جريو عضو المجمع العلمي العراقي	صفحة 01
-2-	تسويق الأحتراف في كرة القدم	ريسان خريبط رئيس المجمع العلمي العربي لعلوم الرياضة	صفحة 05
-3-	عرض ملخص عن كتاب " تراجيديا العراق الحديث"	أ.د معن خليل العمر	صفحة 16
-4-	" المأثوات السومرية .. الخبز يا أنكيدو بهجة الحياة "	د . علي الشوك	صفحة 20
-5-	الستونَ وَالأسئلة	د .إياد عبد المجيد العبد الله	صفحة 23
-6-	شخصية العدد الأستاذ الدكتور أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي	/	صفحة 29
-7-	لا أريدك أن تكبري	الشاعرة ساجدة الموسوي	صفحة 31
-8-	واقع الادارة الشامله والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائيه العراقية بعض من التحديات وبعض من الحلول الجزء الاول	أ.د. مقداد حسين علي الجباري	صفحة 34
-9-	تغطية ندوة التغيرات المناخية وأثرها على حياتنا ومعيشتنا"	جمعية الأكاديميين العراقيين في أستراليا ونيوزيلندا	صفحة 53

تطلق جمعية الأكاديميين العراقيين في استراليا و نيوزلندا " مجلة إلكترونية دورية (باللغة العربية و الإنجليزية) أسمتها مجلة " الأكاديمي " تعني بالإنجاز العلمي و الأكاديمي و الثقافي للأكاديميين العراقيين في المهجر و الداخل.

هيئة التحرير تتوجه بالنداء إلي زملائنا الأكاديميين في كل مكان لموافاتها بنتاجاتهم و خلاصات بحوثهم و إنجازات أقسامهم و جامعاتهم لنشرها في " الأكاديمي " .

محلاظة حول المقالات المشاركة حيث لا تزيد عدد صفحاتها أكثر من 15 صفحة .

academyrissan@live.com

جمعية الأكاديميين العراقيين في استراليا و نيوزلندا

مجلة الأكاديمي تصدرها جمعية الأكاديميين العراقيين

في أستراليا و نيوزيلاندا – المجلة تصدر من سدني - أستراليا

التعليم الإيجابي ...تعليم القرن الحادي و العشرين

أ.د. داخل حسن جريو

عضو المجمع العلمي العراقي.

التعليم الإيجابي نمط تعليمي حديث يعتمد على بعض معطيات علم النفس الإيجابي ، حيث يجمع بين التعليم الاعتيادي وعلم النفس الإيجابي الذي وضع أسسه عام 1998,عالم النفس الأمريكي مارتن سيلجمان بجامعة بنسلفانيا، رئيس علماء النفس في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي العام 2006 إبتكر سيلجمان إطار التعليم الإيجابي بالتعاون مع مدرسة .

School Grammar Geelong

الإبتدائية في أستراليا . ومنذ ذلك الحين تبنت المدرسة نظام التعليم الإيجابي وأعدت برامجها الدراسية طبقا لهذا النظام . يتلقى المعلمون الجدد تدريبا لمدة أربعة أيام لإستيعاب هذا النظام قبل الشروع بمزاولة عملهم , ويتلقى الموظفون دورة تنشيطية كل عام لمدة يوم واحد لتجديد معلوماتهم , كما تعرف المدرسة أولياء أمور الطلبة بمفهوم التعليم الإيجابي. وفي ضوء تنامي الرغبة بالتوسع بهذا النمط من التعليم , فقد أنشأ معهد التعليم الإيجابي

Education Positive of Institute

قام المعهد بتدريب أكثر من (10) آلاف معلم في (600) مدرسة من مختلف أرجاء العالم .

يعتمد هذا النمط من التعليم على تركيز علم النفس الإيجابي على القوة الفردية لتعزيزالتعلم, بخلاف طرق المدرسة التقليدية التي يحاول فيها المدرسون تكييف موادهم الدراسية على الطالب العادي غير الحقيقي، ونقل الصف بالكامل باستخدام المواد من خلال أسلوب تعليم واختبار واحد. يستخدم مدرسو التعليم الإيجابي أساليب من شأنها التركيز على رفاهية الطلاب كأفراد. يستخدم المعلمون أساليب مثل وضع أهداف مصممة خصيصًا لكل طالب ,لإحداث التعلم والعمل معهم على تطوير الخطط والدوافع لتحقيق أهدافهم. فبدلاً من دفع الطلاب للوصول لمستويات مرحلة دراسية معينة، الأمر الذي يتم تقييمه من منظور التركيز على الاختبار الموحد، يحاول هذا النهج تخصيص أهداف التعلم بحسب مستوى كل طالب. وبدلاً من تهيئة مناخ تنافسي بين الطلاب، يصبح التعلم وكأنه عملية تعاونية يتعلم فيها المعلمون احترام طلابهم وتقييم مساهمة كل طالب.

يهتم علم النفس الإيجابي بدراسة مكامن القوة في نفسية الإنسان كالسعادة والطمأنينة والأمل والاستقرار النفسي والتقدير الاجتماعي والقناعة، والفضائل الإنسانية مثل التفاؤل، الرضا والامتنان، والإبداع ، بهدف التغلب على الضغوط التي تؤدي بالإنسان إلى اضطرابات بالصحة النفسية كالقلق والاكتئاب واليأس وعدم تقدير الذات، وتحليل فعالية صيغ التدخل الإيجابي التي تستهدف تحسين نوعية حياته، وتعظيم وتعزيز أدائه في مختلف سياقات ومواقف الحياة.

يلعب علم النفس الإيجابي دورا هاما في حفز الطلبة ودفعهم للتعلم والمثابرة لتنمية الجوانب الإبداعية لديهم ، وجعلهم أكثر تفاؤلا وأملا في المستقبل ، مما يؤثر إيجابا في العملية التعليمية،حيث يراعي التعليم الإيجابي الفروقات الفردية في قدرات الطلبة الدراسية وميولهم وتوجهاتهم ،

1.تعزيز التواصل الإيجابي بين الطلبة ومعلميهم، لحفز الطلبة على المثابرة لتحقيق أهدافهم ورضا معلميهم.

2.تشجيع التعاون المتبادل بين الطلبة لإيجاد بيئة تعليمية تعاونية بدلا من بيئة تعليمية تنافسية.

3. استخدام وسائل تعليمية تفاعلية لمواضيع ذات صلة بواقع حياة الطلبة العملية

4. اعتماد أسلوب التغذية الراجعة للوقوف على مدى تعلم الطلبة ، ومعالجة أي انحرافات في مسار العملية التعليمية.

وبخاصة الطلبة المعوقين ذهنيا أو جسديا من ذوي الإعاقة، أو الطلبة من أبناء العوائل المهمشة والفقيرة من سكان المدن ممن يكابدون شغف العيش لتوفير لقمة العيش لهم ولأبنائهم , أو سكان المناطق النائية التي تفتقر إلى الكثير من مقومات الحياة العصرية ، وهذه الحالات جميعها تستلزم اعتماد إستراتيجيات تعليمية خاصة بها لتحقيق تنمية تعليمية متوازنة ومستدامة وملبية لحاجات جميع فئات المجتمع.

لذا ارتأت بعض البلدان الأخذ بأسلوب التعليم الإيجابي كوسيلة فاعلة لتحقيق هذه الغاية. يتضمن برنامج التعليم الإيجابي تدريب الطلاب على التأمل للشعور بالراحة والاسترخاء الذهني، وتعليمهم القيم الإنسانية الأساسية ، واحترام البيئة ، والخدمات المجتمعية. يركز التعليم الإيجابي على قضايا تعليمية أساسية أبرزها :

5.التأكيد على قيمة الوقت في العمل والتعلم باعتماد أساليب إدارة الوقت لتحديد ما هو أهم على ما هومهم.

6. مراعاة الفروقات الذهنية وقدرات التعلم وميول الطلبة وتوجهاتهم المختلفة.

7.التأكيد على نقاط القوة الكامنة لدى الطلبة وتوظيفها لمصلحة بناء شخصية الطالب المتوازنة علميا وتربويا.

8.التأكيد على بناء القدرات الإيجابية لجميع الطلبة كل حسب إمكاناته، ومعالجة الشعور بالضعف أو العجز بهدف التقليل من آثارها السلبية.

9. التكييف مع متطلبات البيئة التعليمية ، واكتساب مهارات التعامل مع المشاكل التي قد تعترض مسيرتهم الحياتية.

10. تنمية التفكير الإيجابي لدى الطلبة لمساعدتهم على حل المشاكل التي قد تواجههم ، والابتعاد عن التفكير السلبي لما ينجم عنه من أضرار في العملية التعليمية.

تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن التعليم الإيجابي أسلوب دراسي يمكن أن يساعد الطلبة على تعزيز الثقة بالنفس،وتحقيق الكثير من الإنجازات الدراسية ، وحفزهم لمواجهة الضغوط والإجهاد الدراسي، والتقليل من القلق الدراسي والتخوف من الفشل ، وهو أمر نجم عنه تحقيق نتائج تعليمية طيبة في البلدان التي طبق فيها هذا النمط من التعليم ، كما يشير لذلك أحد تقارير القمة العالمية للحكومات المنعقدة عام 2019, بإمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة, والموسوم : حالة التعليم الإيجابي , الذي أعدته مجموعة من الباحثين التربويين من دول مختلفة .

أشار التقرير أيضا إلى تجارب بعض الدول التي طبق فيها هذا النمط من التعليم ,أبرزها أستراليا ، التي طبقت هذا النمط من التعليم في بعض المدارس الأسترالية منذ العام 2008 ،حيث وضعت ولاية نيوساوث ويلز إطارها الخاص للتعليم الإيجابي الذي يستند إلى ثلاث ركائزهي :

1. التواصل في تطوير العلاقات الإيجابية التي تقوم على الإحترام في المدرسة والشعور بالإنتماء .

2. النجاح , أي تشجيع الطالب ودعمه وتمكينه من النجاح في المدرسة.

3. الإزدهار , أي تمكين الطالب وتنمية شخصيته , بغرس قوة الشخصية والمهارات الإجتماعية والعاطفية الأساسية فيها , مثل المرونة وضبط النفس والقدرة على وضع الأهداف ومتابعتها الطويلة الأمد.

ولا يختلف الحال كثيرا في الولايات الأسترالية الأخرى التي طبقت فيها بعض نماذج التعليم الإيجابي, وبخاصة ولاية فكتوريا التي تنظر فيها حكومتها إلى الرفاه , كموشر أساسي لنجاح التعليم في مدارسها .

وفي سنغافورة التي تشتهر مدارسها وجامعاتها بجودة نظمها التعليمية حيث تتصدر مؤسساتها التعليمية قائمة أفضل المؤسسات التعليمية في العالم . يسهم التعليم في المدارس الإبتدائية,بتعليم الطلاب القيم الأساسية والمهارات الإجتماعية والعاطفية , مثل إدارة العواطف وتحديد الأهداف والمرونة والمهارات المتعلقة بكفاءة المواطنة , حيث تكرس المناهج الدراسية بين (60) ساعة و(70) ساعة تعليمية سنويا لتعليم الطلبة هذه المهارات .

وفي جمهورية كوريا الجنوبية , أقرت حكومتها عام 2014 قانونا لتعزيز التعليم المتعلق بالشخصية ومدارس التعليم الإبتدائي والثانوي , تعليم المهارات الشخصية .ويطبق حاليا التعليم الإيجابي في بعض المدارس الألمانية والفلندية والأمريكية والبريطانية والنيوزلندية والمكسيكية والإسرائيلية بدرجات متفاوتة.

أظهرت نتائج تطبيق برامج التعليم الإيجابي في هذه الدول تحسن تعليم الطالب وتحسن صحته وحالته النفسية وتعزيز سعادته ورفاهيته.

وفي ضوء زيادة عدد الدول الساعية لتطبيق التعليم الإيجابي في مدارسها , فقد تأسست شبكة دولية للتعليم الإيجابي عام 2014 لحشد الدعم وتبادل الخبرات في مجال التعليم الإيجابي , ودفعه إلى الصدارة على الصعيد العالمي.

ولكي لا تتخلف مؤسساتنا التعليمية في البلدان العربية بعامة وفي العراق بخاصة ,عن مواكبة مستجدات طرائق التعليم الحديثة وأساليبه التربوية المتطورة التي تلبي حاجات الطلبة التعليمية بصورة أفضل منها في النظم التربوية والتعليمية التقليدية ، نظرا لمراعاتها الفروقات الفردية فيما بين الطلبة ، وأخذ ميولهم وتوجهاتهم وإهتماماتهم وقدراتهم بنظر الاعتبار في العملية التعليمية. لذا فإنه حري براسمي ومخططي السياسات التعليمية والتربوية في بلداننا العربية الاطلاع على التجارب العالمية التربوية والتعليمية الحديثة والتفاعل معها بهدف الإفادة منها في مدارسنا، ومن هذه التجارب التي أثبتت نجاعتها ، التعليم الإيجابي وبخاصة الطلبة من ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة.

تسويق الأحتراف في كرة القدم

ريسان مجيد خليفة

academyrissan@live.com

الحلقة الاولى

تتجلى قيمة الخدمات في الأحتراف في كرة القدم في جودتها من خلال عدد من العوامل التي تشمل :

- مستوى تأهيل منتجي الخدمات - الرياضيين ، توفر متخصصين مؤهلين تأهيلا عاليا بينهم - "نجوم."
- مستوى الدافع النفسي والاقتصادي عند الرياضيين.
- جودة القاعدة المادية و التقنية التي يستخدمها مقدمو الخدمات.
- جودة المعدات الرياضية التي يستخدمها مقدمو الخدمات (بما في ذلك العوامل الجمالية) .
- مستوى الارتياح للظروف التي يتم فيها إنتاج الخدمات (للرياضيين) واستهلاكها (للمشاهدين) .
- توافر وجودة الخدمات ذات الصلة .
- جودة الإدارة .

تعمل الغالبية الساحقة من أندية بونديسليغا و بونديسليغا 2 كشركات مساهمة وتظهر كمشارك نشط في أسواق الأسهم ، و تكسب دخولاً كبيرةً إلى حد ما . لدى الكثير منهم الحصة المهيمنة على الأوراق المالية، ما يسمح لهم بالسيطرة على الوضع المالي في الأندية وضمان الاستقلال الاقتصادي عن ممثلي الأعمال.

دائما ما تعزز الأندية الرائدة في الدوري الألماني نجاحها عن طرق تقوية انطلاقات الشركات المطورة لها. و تحقيقا لهذه الغاية، يستخدمون هذا النوع من العلاقات التجارية مع ممثلي الأعمال، كشراكة استراتيجية. ومن الأمثلة على ذلك شركة (FC Bayern Munchen AG)، التي أصبحت رائدة في هذا النوع من التعاون ، أضاف النادي شريكا ماليا قويا - أديداس سالومون. مقابل 75 مليون يورو ، اشترى فيها رجال الأعمال 1٪ من أسهم (FC Bayern Munchen AG).و بفضل هذا الاستثمار لأديداس سالومون ، أصبح نادي (FC Bayern) أغلى نادي في العالم. وقدرت قيمته الإجمالية بثلاثة أرباع المليار .

لقد ثبت أن إف سي بايرن ، حتى بدون دخول البورصة ، فاز بالمركز الأول في كرة القدم الألمانية. بإيرادات بلغت 162.7 مليون يورو ، وضعته شركة (Deloitte & Touche) بفضلها في المركز الخامس على قائمة أغنى الفرق

التي تصدرها فريق (Manchester United) بعائدات بلغت 250 مليون يورو.

ترك نادي إف سي بايرن الكثير من الأندية الإيطالية والإنجليزية التي تلقت عائدات كبيرة من البث التلفزيوني خلفه، وإضافة لذلك قدم نفسه أيضًا كأقوى نادي لكرة القدم من الناحية المالية . و يواجه الأعضاء الآخرون في المراكز العشرين الأولى صعوبات مالية كبيرة.

تبيع الأندية حقوق البث التلفزيوني للمباريات التي لم يتم تضمينها في عقد التلفزيون الوطني ، لمحطات التلفزيون الإقليمية والمحلية بشكل مستقل. و تبقى هذه الأرباح بالكامل في الأندية. و إن استخدام وسطاء السوق من قبل المنظمات الرياضية يعتبر من أهم العوامل في أنشطة التسويق الناجحة في الرياضات الاحترافية . على سبيل المثال ، اليوم جميع أندية الدوري الألماني تقريبا لها شركاء في التسويق. هناك أربع شركات يعتبرن شركاء تسويق لأندية الدوري الألماني و هن:

(Sportfive ، DSM ، TrippleDoubleU ، Infront Sports & Media) .

وتعتبر (Sportfive)- الشركة الرائدة بلا منازع في سوق خدمات تسويق كرة القدم الألمانية ، وهي الشريك التسويقي للعديد من أندية الدوري الألماني. إنها مجموعة التسويق الرياضي الرائدة في السوق الأوروبية ، حيث تقدم مجموعة كاملة من الخدمات - من خدمات بيع الحقوق لوسائط الاعلام الجماهيرية إلى برامج الضيافة. اكتسبت الشركة خبرة الشراكة التعاونية لأكثر من 20 عامًا مع كبرى المنظمات الرياضية الدولية ، مثل اللجنة الأولمبية الدولية و UEFA . توظف الشركة أكثر من 500 شخص يعملون في عشر دول في العالم. في ألمانيا ، تضم الشركة أكثر من 200 من مختصي التسويق وخبراء مبيعات.

يضمن شركاء الأندية الألمانية التسويقيون تنفيذ المجالات الرئيسية لأنشطتهم التسويقية ، بما في ذلك:

- إبرام عقود مع شركات التلفزيون الألمانية لبيع حقوق بث الألعاب.
- البحث والعمل مع المعلنين.
- خدمة عمليات التنقلات للأندية.
- توفير الرعاية الصحية للأندية.
- تنظيم مبيعات التذاكر للألعاب.
- صيانة المواقع الالكترونية للاندية.

* الرعاية من خلال وكالات التسويق.

يتم التعاون التجاري بين أندية كرة القدم الألمانية المحترفة وشركاء التسويق.

تقوم المنظمات الرياضية حاليًا بتطوير وتنفيذ البرامج التسويقية التالية:

- مبيعات تذاكر واشتراكات للمسابقات.
- بيع حقوق بث المسابقات الرياضية لوسائل الإعلام.
- الإعلان والرعاية.
- الترويج.
- الدخل من التنقلات .
- إيرادات من تنفيذ البرامج الأخرى.

يعد المعدل المتوسط لحضور مباريات الفرق الوطنية الرائدة لكرة القدم في البلدان الأوروبية مرتفعاً إلى حد ما. و متصدرها هو الدوري الألماني. و إن الطلب على خدمات كرة القدم الاحترافية في البوندسليجا يتزايد في القرن الحادي والعشرين (الجدول 1) .

الجدول – 1 - معدلات حضور مباريات البوندسليغا و البوندسليغا 2

الموسم	البونديسليغا		البونديسليغا 2		الإجمالي	
	عدد المتفرجين	المتوسط للعبة	عدد المتفرجين	المتوسط للعبة	عدد المتفرجين	المتوسط للعبة
2003/04	8 696 712	28 421	2 925 227	9560	11 621 939	18 990
2005/06	9 503 367	31 057	2 454 299	8021	11 957 666	19 539
2006/07	9 764 735	31 911	3 089 625	10 097	12 854 360	21 004
2007/08	10 724 586	35 048	2 630 019	8595	13 354 605	21 821
2008/09	10 765 974	35 183	3 694 544	12 074	14 460 518	23 628
2010/11	12 791 508	41 802	4 583 010	14 977	17 374 518	28 390
2014/15	12 825 813	41 914	5 179 395	16 926	18 005 208	29 420

و خلال نصف قرن تقريبًا من الدوري الألماني، تضاعف الحضور الكلي للمباريات لهذا الموسم، وزاد متوسط الحضور لكل مباراة بأكثر من 1.5 مرة . و شكل أداء حركة الحضور في ألعاب البوندسليجا 2 1.1 و 2.7 مرة على التوالي. و هذا يتجاوز أداء جميع الدوريات الرائدة لكرة القدم الأوروبية. و تتفوق أندية البوندسليجا أيضًا على أقوى الأندية في الدول الأوروبية الرائدة الأخرى من حيث متوسط حضور الألعاب (الجدول 2) .

الجدول – 2 - مؤشرات متوسط حضور مباريات أقوى أندية كرة القدم الاحترافية في أوروبا في موسم 2012-2013.

المركز	الدولة	متوسط الحضور ، شخص
1	ألمانيا ,بونديسليغا	4l 914
2	إنكلترة, بريمير ليغا	35 921
3	إسبانيا ، لا ليغا(	28 249
4	إيطاليا ، السلسلة	23 300
5	فرنسا) ليغ(1	19 207

يعود الاهتمام الكبير و المستمر بكرة القدم من جانب السكان لنشاطهم في السوق، ما أدى إلى زيادة كبيرة في مجموع إيرادات أندية الدوري الألماني من حضور المتفرجين للألعاب (يوم المباراة) . و قد زاد هذا النوع من الدخل بنسبة 24 ٪ ، خلال أربعة مواسم الاخيرة .

يتم تحديد حضور المسابقات بعدة عوامل: التكوين السكاني للسكان و عدده في المدينة التي يقع فيها الفريق؛ شعبية نوع الرياضة، مستوى دخل الغالبية العظمى من السكان وأسعار التذاكر؛ تواجد النجوم العالميين والمحليين في الفريق؛ راحة وملاءمة المكان في الملاعب الرياضية ؛ مستوى أمان الجمهور ؛ الخدمات إضافية في الملاعب الرياضية ، إلخ. و وفقًا لحسابات الاقتصاديين، في المدن التي يبلغ عدد سكانها 900 ألف شخص، على سبيل المثال، قد يكون متوسط الحضورلمباراة واحدة في الهوكي حوالي 8.4 ألف مشجع.

من الطبيعي أن يعتمد حضور مباريات فريق معين بشكل أساسي على نجاحه في المسابقات. ومع ذلك ، يعتقد بعض الخبراء أنه ليس من الضروري أن يكون هناك فريق متوازن ويلعب بشكل جيد ومستقر في البطولة. إنما من الضروري أولاً وقبل كل شيء أن يكون لديك لاعب متميز ومشهور و عندها ستكون هي اللعبة التي يريد المشاهدون رؤيتها ، وشركات التلفزيون ستزيد عرضها بمشاركته .

برامج بيع الحقوق إلى وسائل الإعلام الجماهيرية

تلعب القنوات التلفزيونية دورًا مهمًا في تجديد ميزانيات المنظمات الرياضية الاحترافية. على سبيل المثال ، في كرة القدم ، فإن الحصة الأكبر من إيرادات بيع حقوق بث الألعاب ملازمة لأقوى الأندية المحترفة في إيطاليا (حتى 70٪) وفرنسا (أكثر من 50٪) .

تحقق كرة القدم الاحترافية أرباحًا مباشرة من التلفزة ، وأرباح الوساطة. وهكذا ، ساهم بث مباريات البطولات الإنجليزية والإيطالية والإسبانية ودوري أبطال أوروبا على القارة الآسيوية في أن كرة القدم الأوروبية وجدت مستهلكيها هناك.

تم فتح شبكات "Real" و " Liver pool" و "Manchester United" وغيرها من المتاجر، في العديد من البلدان الآسيوية ، مما يحقق أرباحًا كبيرة.

نسبة كبيرة من الأرباح الناتجة عن التلفزة لها جانب عكسي. لتزايد ارتباط الدوريات بمحطات التلفزيون الوطنية. على سبيل المثال، أُجبر الدوري في إيطاليا، على تغيير الجدول الزمني لبطولة كرة القدم نزولا عند رغبة القناة التلفزيونية. و بدئ بنقل المباريات الرئيسية من الأحد إلى أيام أخرى من , وهذا ما لم يكن يحدث من قبل في إيطاليا. ومع ذلك ، فإن إجراء مباريات جولة معينة في أيام مختلفة من الأسبوع يسمح بجمع جمهور كبير من المشاهدين .

حاليا ، المصدر الأول والرئيسي للتمويل هو وسائل الإعلام (التلفزيون). ثم تأتي أموال الأثرياء (الصناعيين والممولين بما فيهم مالكي الجرائد و القنوات التلفزيونية)، والتسويق (بيع السلع غير الرياضية تحت العلامة التجارية للنادي الرياضي) والتداول في مختلف الأسواق (بيع اللاعبين الذين نموا في النادي ، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال بيع أسهم النادي).

إن غزو التلفزيون لبيئة كرة القدم الاحترافية والعولمة اللاحقة للرياضة قد غير هيكل الدخل بشكل جذري. إذا كان من المفترض سابقا أن مواطني هذه الدولة بالذات سيلعبون بكل تأكيد لنادي هذا البلد أو ذاك ، فهؤلاء اللاعبون الآن ، كما هو مالك النادي، والقناة التلفزيونية التي تعرض مبارياته ، والبنك الذي يمنحه الائتمان ويدير أعماله قد يكون لهم أي جنسية. لقد عولم التمويل , و نشأ نموذج جديد لتمويل الرياضة الاحتر افية ، بناءً على الارتباط القوي للرياضة بالأموال التي يجلبها التلفزيون لها .

وصلت إيرادات بيع حقوق التلفزيون (52٪) من الدخل و شكلت مكانة رائدة في بنيته.

ويمكن ملاحظة تزايد دورعلاقات الشراكة مع ممثلي وسائل الإعلام في أنشطة التسويق للمؤسسات الرياضية الاحترافية عبر مثال كرة القدم الاحترافية في ألمانيا.

يعتبر بيع حقوق البث بالنسبة لمعظم الأندية الألمانية ، أكبر مصدر للدخل. حيث شكلت هذه الإيرادات 28.53 ٪ من إجمالي الدخل لأندية البوندسليجا .

برامج الاعلان و الرعاية

هناك مجموعة كبيرة أخرى من المستهلكين "الثانويين" في سوق الخدمات الرياضية والترفيهية وهي الشركات التي تعمل كجهات راعية ومعلنين ومرخصين. من الصعب اليوم تخيل ميزانيات الأندية الاحترافية أو تنظيم لجان المسابقات الرياضية بدون الأموال الحاصلة من تنفيذ برامج الإعلان والرعاية. توافق الشركات الراعية في كثير من الحالات على تقديم الدعم المالي أو غيره لمؤسسة رياضية مقابل الحصول على حق الإعلان عن منتجاتها.

فـــي الممارســـة الفعليـــة للتســـويق الرياضي تعتبر المسابقات الرياضية أفضل وسيلة لنشر المعلومات الإعلانية وغيرها من الخدمات للمشاهدين المهتمين. لهذا، يتم استخدام الإعلان على المنشآت الرياضية ، والمعدات الرياضية ، باسم بعض البطولات ، وما إلى ذلك. تجدر الإشارة إلى أن سكان الدول المتقدمة على دراية جيدة بالجهات الراعية بشكل عام ويقيمون دورها في تطوير كرة القدم بشكل إيجابي.

هذا يخلق بيئة مواتية للشركات التي لديها بالفعل علاقات تجارية مع مؤسسات كرة القدم الاحترافية أو لديها نوايا لإقامة مثل هذه العلاقات. ويتضح هذا ، على وجه الخصوص ، من خلال دراسة بعنوان "أفضل 20 علامة تجارية أوروبية لكرة القدم ، والتي أجرتها شركة " SPORT + MARKT" ، أحد الموردين الرئيسيين لتحليلات التسويق الرياضي. و عند سؤال المشجعين عن رعاة أندية كرة القدم – تم ذكر الشركات التي وردت بشكل متكرر في التصنيف .

لقد أظهر المشجعون الألمان اطلاعاً أعلى من مشجعي إسبانيا وإيطاليا ، على الشركات الراعية لكرة القدم ، و حلّوا في المرتبة الثانية بعد نظرائهم من فرنسا. الذين من بين أكثر من 20 من الرعاة المعروفين ، سموا بثقة 18 منها. وهذه نتيجة أعلى بكثير مما كانت عليه قبل خمس سنوات. في حين أن المشجعين الألمان تمكنوا في ذلك الوقت من معرفة 15 من الرعاة فقط.

حاليا ، هناك ميل لتوسيع قائمة القطاعات الاقتصادية ، التي يقوم ممثلوها برعاية أندية كرة القدم. كما يتضح من الجدول 3، فإن رعاة أندية البوندسليجا المتصدرون ينتمون إلى نفس الأنشطة كالعديد من الشركات الأخرى التي تدعم كرة القدم الاحترافية في الدولة .

اكتسب الإعلان والرعاية دعم شعبي واسع في الألعاب الرياضية الاحترافية. و تبرم الشركات اتفاقيات شخصية مع بعض الرياضيين الذين ترتبط أسماؤهم ، حسب رأيهم ، بمنتجات الشركة ، وستساهم في تحقيق أفضل النتائج لبيعها.

الجدول – 3 - انتماء الشركات الرائدة لرعاة أندية البوندسليجا

نوع النشاط	الشركة الراعية	مبلغ الرعاية ، مليون يورو
الطاقة	«غاز بروم»	12,0
	«Evonik»	8,0-12,0
	«EnBW»	6,0
	«Deutsche Bank»	5,5
	«Areva»	3,8
	«Entega»	2,8
الاتصال	«Deutsche Telekom»	Около 20,0
	«TelDaFax»	6,0
	«TV Digital»	2,5
النقل	«Emirates»	7,5
	«Fraport»	5,0
	«TUI»	3,5-4,0
التجارة	«REWE»	4,0
	«Duravit»	2,5
مالية	«Citibank»	8,0-10,0
	«Postbank»	4,5
صناعة السيارات	«Volkswagen»	15,0-20,0

البيع (بيع البضائع) (Merchandising)

تشمل التجارة الحديثة مكونات مثل تنسيق البضائع داخل المباني التجارية و في نوافذها، وتصميم نقاط البيع ، ولافتات و واجهات المتاجر ، وتشجيع المستهلكين على زيارة المتجر ، واختيار وشراء البضائع. يشمل نظام التجارة أيضًا لحظات مثل الإعلان الداخلي والإضاءة والروائح وراحة للعملاء ونظافة المبنى ومكافحة سرقة البضائع. وبالتالي ، فإن خزينة أساليب الترويج واسعة للغاية ، ويتوقف نجاح أو فشل الأعمال التجارية على فعالية استخدامها.

من وجهة نظر ترويج المنتج في السوق ، تبدو التجارة كنشاط تسويقي في متاجر البيع بالتجزئة ، والذي يتضمن وضع المنتج وإعداده ووضع مواد ترويجية تحتوي على معلومات حول المنتج في المكان الذي يكون فيه المستهلك مستعدًا للقيام بعملية الشراء.

بـدأت الأنديـة بـإيلاء أهميـة أكبـر لصـورتها فـي السـوق ورفضـت تقـديم منتجاتها للأسواق التي لا يوجد فيها فرص حقيقية للنجاح، مع التركيز على المبيعات فـي الأسـواق الإقليميـة. و شـكلت الأنديـة الريادية في السوق مثل «FC Bayern» و «Borussia Dortmund» و «FC Schalke 04»استثناءً في النجـاح الـذي حققـوه فـي أسـواق الهـدايا التذكارية الوطنية والدولية.

انعكـس الإحتـراف الإداري لأنديـة البوندسليجا إيجابياً على انتاجها التجاري، في بداية القرن الحادي والعشرين. و تعمل أندية كرة القدم حاليًا،على زيادة عائداتها التجارية باستمرار عن طرق البيع. و إذا شكلت هذه الايرادات من الدخل (في موسم 2005/2004، 56.8 مليون يورو)، ففي (موسـم 2009/2008 - 69.9 مليـون يـورو) ، و فـي (موسـم 2013/2012 - 120.4 مليون يورو). وهكذا ، تضاعف هذا المؤشر أكثر من الضعف، على مدار العقد.

يجب الإشارة إلى أن فعالية الترويج تعتمد إلى حد كبير على مجالات أخرى من أنشطة التسويق للمؤسسات الرياضية. أولا وقبل كل شيء يتعلق بالعمل على جذب المشاهدين. "مفتاح النجاح هو وجود مستوى حضور عالي للمباريات المحلية. و إن المبيعات في الملعب في أيام المباريات، بشكل خاص، تمثل جزء كبير من ميزانية العديد من الأندية .

اليوم 116

يكسب اليوم 116 نادي من أقوى دوريات ست دول رائدة في كرة القدم الأوروبية 615 مليون يورو سنويًا من بيع منتجات بسِمات الشركة . و تم حساب هذه الكمية لأول مرة، من نتائج دراسة "تقرير تجارة كرة القدم الأوروبية " الذي أُعد من قبل شركتي SPoRT + MARkT و PR Marketing.

يتصدر تصنيف أفضل 20 ناديًا في الدوري الإنجليزي الممتاز بفارق كبير ، حيث بلغ إجمالي الإيرادات المحققة 171 مليون يورو ، وهو ما يتماشى مع بيانات الدخل لكل ناد - عند 8.6 مليون يورو. و تحتل الرابطة الإسبانية المركز الثاني - بمجموع 145 مليون يورو 7,3 مليون يورو لكل نادي. وفي المركز الثالث ، الدوري الألماني - 127 مليون يورو و 7.1 مليون يورو لكل نادي. و بعد دوري الدرجة الأولى الفرنسي (French Ligue 1) ، يأتي دوري الدرجة الأولى الإيطالي بمبيعات صغيرة نسبياً تقدربمتوسط - 3.2 مليون يورو فقط لكل ناد. أما المركز الأخير فيشغله الدوري الدنماركي - بإجمالي دخل يبلغ 22 مليون يورو.

يوجد هناك تسلسل هرمي واضح في الدخل من بيع الأدوات ذات السمة بين أندية كرة القدم الأوروبية . بينما يحصل 20 ناديًا رائدًا على متوسط 21.2 مليون يورو ، فالآخرين البالغ عددهم 96 فريقًا لا يتلقوا

سوى مليوني يورو لكل منهم. ومع ذلك ، فإن كل ناد يعتبر عائدات بيع البضائع مهمة للغاية. جميع الأندية العشرة الأولى لديها صفقات رعاية مع أديداس أو نايك. و الاستثناء الوحيد هو ليفربول الذي أحل واريور سبورتس محله أديداس . تجدر الإشارة إلى أنه في إحصائيات المواسم الخمسة السابقة ، كانت الصدارة لنفس الأندية الثلاثة. و عند ذلك ، تم تقديم أرقام تقريبية فقط: وفقًا لـ Sport Intelligense ، بـ "Real" و "Manchester United" من 1.2-1.5 مليون قميص ، و "Barselona" - من 1 إلى 1.2 مليون قميص.

يكون البيع باستمرار في مركز اهتمام المسوقين للأندية الرياضية الرائدة. وهكذا ، باع ناديا كرة القدم مانشستر يونايتد وريال مدريد في السنوات الخمس الأخيرة 1.4 مليون وقميص للعب و تذكاري كل موسم.

وفقًا لموقع Sport Intelligense ، يعد هذا أفضل مؤشر بين جميع أندية كرة القدم في العالم. و يحتل نادي Barselonaالمركز الثالث ، حيث بلغت مبيعاته السنوية 1.15 مليون قميص.

أقل من مليون في حساب "تشيلسي" (910 ألف) ، و "إف سي باير"(880 ألف) وليفربول (810 ألف) وأرسنال (800 ألف). و يدخل كل من الأندية الإيطالية "Uventus" و "Milan" و "Inter" أيضًا بين الأندية العشرة و لكن بفارق كبير عن المدرجة قبلها.

ريتشارد ميلهام ، رئيس قسم الترويج والترخيص لنادي تشيلسي الإنجليزي لكرة القدم: "تجلب المبيعات لتشيلسي حوالي 70 مليون جنيه إسترليني سنويًا. و يبلغ حجم مبيعات متجر النادي بمفرده ، والذي يقع مباشرة على جسر ستامفورد بريدج ، 7 ملايين ، وهو بالطبع أكبر متجر في العالم يبيع أدواتنا. تبلغ مساحته 12.5 ألف متر مربع ، ويزوره أكثر من نصف مليون شخص كل عام. و 40 ٪ منهم ، وفقا للاحصاءات، يقوم بالشراء.

و يقوم بخدمة الزبائن في الأيام العادية ، 12 موظفًا و خمسة صناديق بيع ، ويزيد عددهم في أيام المباريات ليصل إلى 80 شخصًا و 28 صندوق بيع. من الواضح أنه في مثل هذه الأيام بالذات نحقق العائد الرئيسي. و يتراوح عدد المعجبين الذين يأتون إلى هنا مباشرة قبل المباراة أو بعدها من 8 إلى 10 آلاف شخص. و بالمناسبة ، فقط في يوم المباراة مع سبارتاك في دوري أبطال أوروبا ، وصل عددهم إلى 10.

المنتج الأكثر شعبية؟ هو ، بالطبع ، قمصان اللعب: 28 ٪ من إجمالي المبيعات. المتصدرون - دروجبا ، لامبارد ، تيري. بخصوص جيركوف؟ لا ، إنه ليس مشهورا لدرجة كبيرة. و إنه بلا شك لاعب جيد للغاية ، و كل شيء كان سيكون رائعًا ، بما في ذلك من وجهة نظر تجارية ، لو إنه كان يبتسم في بعض الأحيان.

بعد القمصان ، تأتي الملابس ذات العلامات التجارية (24 ٪) ، و أنواع مختلفة من معدات التدريب والألعاب (13 ٪) ، والهدايا التذكارية (8 ٪) ... كل هذا يمكن شراؤه عبر الإنترنت. 350 ألف شخص يزورون شبكتنا كل عام ، 120 ألف منهم ، أي أن كل ثالث شخص يترك حجزاً تقريبًا.غالبية

المتسوقين عبر الإنترنت (ما يصل إلى 90 ٪) هم المشجعون من الدول الآسيوية. في أوروبا ، لا تزال الطلبات الهاتفية التي تتم بعد دراسة الفهارس المصورة .

إيرادات انتقالات اللاعبين

احتل هذا المصدر مكانًا مهمًا في بنية إيرادات الأندية الرياضية الاحترافية. أتاح التطور السريع لسوق العمل العالمي للمنظمات الرياضية الاحترافية تحقيق الأهداف الرياضية والاقتصادية من خلال جذب لاعبين ذوي مهارات عالية.

تبني المنظمات الرياضية سياسة التنقلات الخاصة بها اعتمادًا على العديد من الظروف: الأولويات في تحديد الأهداف ، والوضع المالي ، والاستراتيجية العامة للتسويق ، إلخ. و تحدد قدرة كل نادٍ مستوى الفعالية في مراعاته لمجموعة الشروط المترتبة بأكملها في عملية تشكيل وتنفيذ برامج التنقلات.

وعلى سبيل المثال ، تعرض أندية كرة القدم الأوروبية المحترفة أساليب مختلفة في تنفيذ . تمكن عدد منهم من تحقيق نجاح كبير وضمان كفاءة اقتصادية عالية لهذا النوع من برامج التسويق (الجدول 4) .

الجدول – 4- برامج تنقلات أندية كرة القدم الأكثر فعالية في أوروبا للفترة من 2006 إلى 2016

النادي	الدولة	المؤشرات ، مليون، يورو		
		المبيعات	المشتريات	الأرباح
«FC Porto»	البرتغال	543,28	277,34	265,93
«Udinese»	إيطاليا	273,57	136,37	137,20
«AFC Ajax»	هولندا	255,43	139,7	115,73
«AS Lireshia»	إيطاليا	127,96	22,1	105,86
«SL Benfica»	البرتغال	312,23	213,83	98,40
«GNK Dinamo» Загреб»	كرواتيا	120,83	27,4	93,43
«FC Patrizan»	صربيا	100,98	10,84	90,14
«Lose Lille»	فرنسا	176,6	91,51	85,09
«AC Parma»	إيطاليا	233,39	60,44	72,95
«AC Leche»	إيطليا	87,66	19,37	68,29
«SC Heerenveen»	هولندا	102,13	35,08	67,05
«FC Mallorca»	إسبانيا	112,02	55,63	66,39

كما تظهر بيانات (الجدول 4) ، تم تنفيذ سياسة الانتقالات الأكثر فعالية من قبل نادي بورتو البرتغالي لكرة القدم. و هكذا ، حتى مايو 2016 ، باع النادي لاعبين لأكثر

من نصف مليار يورو على مدار العقد الماضي. في الوقت نفسه ، تم إنفاق أكثر من 277 مليون على شراء لاعبين جدد ، ونتيجة لذلك ، حقق هذا البرنامج التسويقي نحو 266 مليون يورو.

و يبدو نجاح بورتو مهمًا جدًا مقارنة بالأندية الأخرى. بعد ه ، حصل النادي الثاني الأكثر ربحًا ، وهو نادي أودينيزي الإيطالي ، على مدار السنوات العشر نفسها ، على 137 مليون ، وهو أقل بنحو مرتين من النادي البرتغالي.

بدأت سياسة انتقالات النادي البرتغالي الناجحة من الثمانينيات ، عندما أصبح بينتو دا كوستا رئيسًا لبورتو. و غالبًا ما يرتبط وصوله بمدرسة بورتو لكرة القدم ، التي تعد الأفضل في البرتغال. تخلق أكاديمية كرة القدم فرصًا كبيرة لنمو الشباب والإيرادات اللاحقة من الانتقالات.

من الأمثلة الدالة على عمل أكاديمية كرة القدم المدافع برونو ألفيس. عندما أنهى مدرسة كرة القدم ، تم إعارته، من أجل اكتساب الخبرة اللازمة ، إلى أندية في الأقسام الدنيا. بعد بعض الوقت ، تم إدراجه في التشكيلة الرئيسية. و كل هذا انتهى لحقيقة أنه أصبح واحداً من قادة النادي والمنتخب البرتغالي. أصبح الرجل البرتغالي العادي نجمًا عالميًا. و من غير المستغرب بيعه، بعد أن تلقى النادي عرض جيد ليحقق أرباحًا صافية بلغت 22 مليون يورو.

المصدر :

ريسان خريبط مجيد الخليفة , محمد نصر الدين رضوان

تسويق الاحتراف في الرياضة – مركز الكتاب – القاهرة 2020

" عرض ملخص عن كتاب "تراجيديا العراق الحديث"

الأستاذ الدكتور معن خليل العمر

وصفَّ ووثق وحلل هذا الكتاب الاحداث الجسيمة التي ألمّت بالمجتمع العراقي خلال سبع وأربعين عامًا، تم حكمه من قبل دكتاتور عراقي ومحتل أمريكي والحكم الطائفي المدعوم من قبل الحكومة الإيرانية أدت الى اعتقال المجتمع العراقي من قبل سلاطين الاستبداد والمحتل وعملاء إيران في العراق.

تضمن هذا الكتاب خمس فصول تناول الأول المجتمع العراقي قبل وبعد الاحتلال، والثاني كان حول الغزو الاحتلالي، وانطوى الثالث على الموجات الهادفة لطحن المجمع أما الرابع فكان حول المقوضات التي أوهنت حيوية الضبط الاجتماعي، بينما الأخير فقد عرض خسائر العراق في حروبه التي خاضها.

انطوت التراجيديا على المآسي الواقعية الصادمة التي نتجت عن ظروف تسلطية ودموية قامعة صدرت من قبل السلطة العليا والمحتلة فسببت المحن التي يمكن وصفها بـ (البليّة) اشتملت على التشريد واللجوء والقتل والتدمير والنهب وتجفيف منابع الممارسات المؤسسية الرسمية من اطرها وكوادرها الكفؤة والانجراف في فوضى عارمة والحقن المسموم وتمزيق النسيج الاجتماعي والافساد بكل انواعه وبتر الأوردة الأمنية والعسكرية من قبل ثلاث قوى (القوة الأمريكية والإيرانية وحكومة عراقية) ممثلة لهاتين القوتين.

لكن لهذه التراجيديا خلفيات قاهرة وهي حكم العراقيين من قبل دكتاتور طاغي حكم لمدة ثلاث عقود من الزمن سلب هوية العراقيين الوطنية وحريتهم الفكرية وأدخلهم في ثلاث حروب طويلة الأمد لم يجنوا منها سوى الموت والإعاقة الجسدية والاستنزاف المالي والسبات التطوري مضافاً الى العقوبة الدولية عليهم التي فرضتها الأمم المتحدة في مصادرها الاقتصادية التي طالت خمسة عشر عاماً زادت عند العراقيين الامراض والوفيات والفقر والبطالة والجهل والعزلة الدولية.

لقد حكم العراق النظام البعثي والنظام الطائفي الشيعي كلاهما قاما بنفس الاداء التسلطي لم يستفاد النظام الطائفي الشيعي من أخطاء النظام البعثي الذي عارضه وحاربه وتواطئ مع الاحتلال لكي يقوم بنفس الأخطاء الحُكمية التي قام بها أعضاء حزب البعث مما أدى الى دوران المجتمع العراقي في دائرة مفرغة تدور في مكانها دون تقدم ونمو، أي الثابت في مكانه بسبب تكرار نفسه الذي يرجع الى العقلية النمطية لرؤساء هذين الحزبين أو القائمين عليهما مثل: -

1 – كلا الحزبين لم ينشئوا العراقيين على الولاء للوطن مع العلم ان جميع المجتمعات والأحزاب تربي أبنائها على الولاء للوطن الذي يعيشوا فيه فكان حزب الدعوة يقوم بنفس الأسلوب الذي قام به حزب البعث في هذا الضرب

اللاوطني.

2 – الاستغفال الحزبي للعراقيين، حيث حكم حزب البعث أربع وثلاثون عاماً وحكم حزب الدعوة سبع عشر عاماً ومجموع حكمهما 47 عاماً استخدما منهجاً واحداً وهو الادعاء الزائف والمغري لطموح العراقيين في الوحدة العربية والثاني الادعاء الزائف بالوحدة الطائفية الشيعية وكلاهما متناقضان لكنهما متناغمان في سياستهما للمجتمع العراقي فطغت حالة المعتنق الزائف على سطح الحياة السياسية طيلة حكمهما.

3 – الثأر والانتقام من كل من يعارضهم في الرأي والحكم.

4 – لم تستوفي الحكومتين شروط الدولة لأنهما لستا مستقلين بسبب صناعتهما الأمريكية.

5 – اتسم منهجهما في إدارة المؤسسات الحكومية بإشغالها من قبل المنخرطين في حزبهما وولائهما لهما وليس للوطن أو للمواطن.

6 – تخدير الدهماء والمنافقين والانتهازيين بمسيرات ومهرجانات واحتفالات ومناسبات حزبية وشيعية والتعامل معها على انها مناسبات وطنية.

7 – تدجين بعض المثقفين والإعلاميين بإغراءات مالية ومناصب حكومية مقابل تلميع صورة الحاكم ونظامه.

8 – كلا النظامين استخدما التعليم الإلزامي في تدريس ثقافتهما الضيقة والاحادية على طلبة المدارس.

9 – كلا الحزبين مارسا تهجير المعارضين لنظام حكمهما الى خارج العراق.

10 – كلا الحزبين كررا انتهاك حقوق الإنسان في تعذيب السجناء واعدامات ومحاكمات جائرة.

أما أبان الاحتلال الأمريكي فقد حصل ما يلي: -

1 – جمهورية الفساد الحر والمطلق.

2 – حكومة محاصصة طائفية متناقضة للتكنوقراط والمعادية لها.

3 – برلمانياً، نواب مفسدين ومارقين.

4 – عسكرياً وأمنياً، مليشيات طائفية وحزبية.

5 – السياسة الداخلية، اشغال المجتمع بهموم عنيفة ومشاكل وأزمات مفتعلة وفقدان أمني متعمد وطاقة كهربائية شبه موجودة.

6 – اقتصاد منهوب.

7 – استغلال الدين سياسياً لخدمة أغراض الاقطاع الحكومي الشيعي.

8 – اللامعيارية في الضبط الاجتماعي.

9 – انتعاش الجريمة المنظمة والمعولمة.

10 – اخضاع القضاء لقرارات الفساد والفوضى.

أنتقل بعد ذلك الى تراجيديا المجتمع العراقي بعد الغزو الأمريكي والرعاية الإيرانية التي تنوعت صورها مثل: -

1 – تشريد العراقيين من بلدهم وتهجيرهم في الداخل والى الخارج.

2 – فقدان الأمن والأمان.

3 – خسران السيادة العراقية.

4 – حُكِمَ العراق من قبل أولاد الشوارع والمتسكعين فيه.
5 – الصراع المذهبي والمناطقي والديني والحزبي.
6 – اغتيال أصحاب الكفاءات والخبرات المهنية والعلمية.
7 – تغليب التشيع على المجتمع العراقي المتنوع الطوائف والأديان.
8 – تدمير معالم العراق التاريخية والحضارية وأرثه الثقافي.
9 – بناء مؤسسة عسكرية عراقية من ورق لا عقيدة وطنية له.
10 – تأسيس مؤسسات أمنية من عناصر غير أمنية وغير وطنية بل من مليشيات حاقدة على العراقيين.
11 – تهافت المرتزقة من العراقيين على أحضان العمالة الأمريكية والإيرانية من أجل الحصول على مال بدون جهد وكفاءة مهنية.

أما الموجات الهادفة لطحن المجتمع العراقي فقد كانت بعد الاحتلال مباشرةً تحركت عدة مفاعيل جسيمة من قبل المحتل في تفكيك وتهديم البنية الفوقية والوسطية والتحتية لهيكلة البناء الاجتماعي من أجل نزاع دعائمه القويمة حتى لا يعيد بناءه من جديد بشكل رصين، ثم جاءت مثالب هذا التفكيك بإفرازات أكثر تخريباً وهدماً لأنماط عريقة ورصينة أدت الى تهديم ما بقيَّ منها قائماً في البناء الاجتماعي وكانت هذه عملية مقصودة ومدروسة بدقة ليس فقط من أجل الاحتلال بل من أجل عدم البناء مرة أخرى ولإيصال المجتمع العراقي الى مرحلة ما قبل التمدن والتحضر فكانت عملية وحشية بامتياز لم تتم فقط عن طمع مادي بل عن تصرف بربري همجي لا يمثل روح العصر يعبر عقلية رعاة البقر الجياع والغرباء على المدنية والإنسانية والحياة الاجتماعية العريقة فكانوا الداعش الأمريكي المخرب الدولي في همجيتهم وقتلهم وهدمهم ونهبهم وسلبهم لثروات لا تعود لهم لأنهم محرومين منها لا يملكوها بل يملكوا القوة الهدامة والمخربة فقط.

موجة الطحن الثانية، انصبّت على تنصيب زمرة ضالة لا تمثيل لها في المجتمع العراقي.

أما موجة الطحن الثالثة، وهي الحرب الأهلية بين الشيعة والسُنّه.

وكانت موجة الطحن الرابعة تعبّر عن التجويف السكاني.

أما المعوقات التي أوهنت حيوية الضبط الاجتماعي فكانت على الشكل التالي: اللامعيارية والاستلاب والمحاصصة الطائفية والمليشيات الطائفية والجماعات الإرهابية والعصبية الطائفية وانتهاك حقوق الإنسان وتفشي طاعون الفساد والتغلغل الإيراني وطغيان الأمية وبروز الأغلبية المدجنة والأقلية المتثعلبة وتنشئة تربوية منحرفة وحكومة الحرامية.

أخيراً تناول الفصل الخامس تحديد خسائر العراق في حروبه التي خاضها،

خسائر العراق البشرية في حرب الخليج الأولى مع إيران كانت:

105,000 – 375,000 قتيل

400,000 جريح حرب

70,000 أسير حرب
أما الخسائر الاقتصادية فقد بلغت 561 مليار دولار أمريكي
أما خسائر الحرب عند غزو صدام للكويت في عام 1990 فكانت:
295 قتيل
361 جندي جريح
اسقاط 32 مروحية و7 طائرات مقاتلة
أما خسائر العراق في حرب الخليج الثانية فكانت:
70,000 – 100.000 ألف قتيل
30,000 أسير
تدمير 4,000 دبابة
3100 قطعة مدفعية
1856 عربة نقل
تدمير 240 طائرة
أما خسائر المدنيين فكانت ما بين 2 مليونين الى 2,5 مليونين ونصف
أما خسائر العراق في حرب الخليج الثالثة فهي:
86,609 – 94,490 قتيل في عام 2003
655,000 قتيل في عام 2006
تدمير الإرث الحضاري للإنسانية، مذبحة بشرية بالجملة (مجزرة سبايكر).

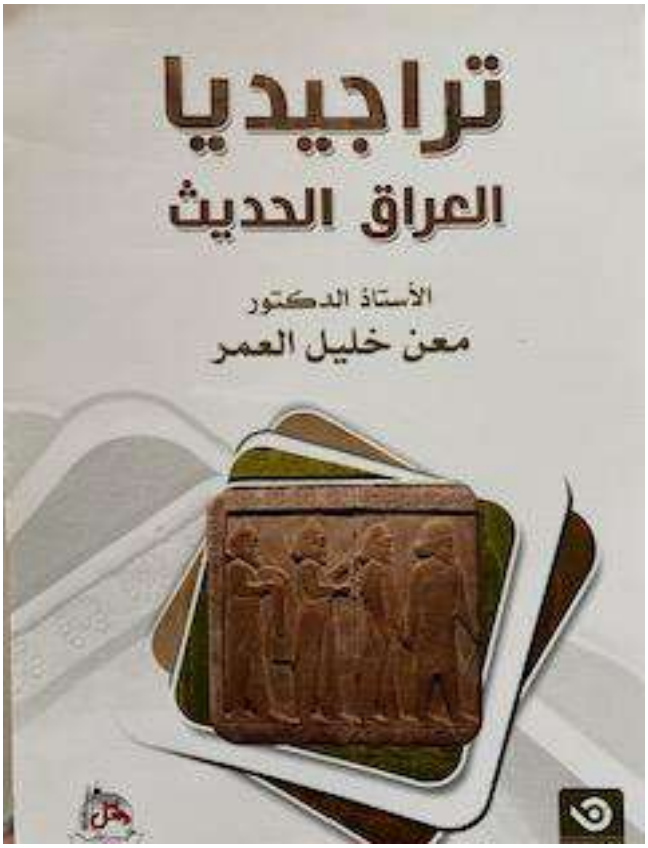

المأثوات السومرية .. الخبز يا أنكيدو بهجة الحياة "

د . علي الشوك

" اقدم مطبخ في العالم ، الطبخ في وادي الرافدين " كان المطبخ السومري، مثل الفرنسي، قائماً على الخبز. فالرمز المسماري للأكل، هو علامة (الفم) مع علامة (الخبز) في داخله. وكلمة «أكالو» الأكدية تعني «يأكل»، وكلمة «أكلو» تعني «خبز». وتفيدنا السجلات الآثارية بأن سكان وادي الرافدين القدامى كانوا يصنعون أكثر من ثلاثمئة نوع من الخبز، الفطير وغير الفطير. وعندما تعلم أنكيدو (في ملحمة غلغامش) كيف يأكل مثل سائر بني البشر (بدلاً من ارتضاع الحليب من حيوانات البر)، كان أول شيء تعلمه هو أكل الخبز: «كل الخبز، يا أنكيدو، بهجة الحياة .«كان الطعام العراقي الى وقت قريب سومرياً، وبابلياً، وفارسياً، وعباسياً، وتركياً. لكن ذلك كله ربما يعود الى جذوره السومرية والبابلية. فمأدبة آشور ناصر بال الباذخة لم تكد تستثني صنفاً ولوناً من ألوان الطعام .وإذا كانت الموسيقى في عهد نبوخذ نصر تتألف من أوركسترا من عدد متنوع من الآلات، فلا بد من أن مطبخه كان باذخاً في تنوعه أيضاً. ولا بد من أن الأخمينيين الفرس استعاروا المطبخ البابلي بعد احتلال هذه المدينة العظيمة، مثلما تعلم ملكهم اللغة البابلية. وهذا انتقل في ما بعد الى الساسانيين، ثم الى العباسيين، الذين كان مطبخهم باذخاً جداً وكنت أحب أن أعرف ماذا كان أجدادنا العراقيون يأكلون، فرغيف الخبز العراقي الذي يخبز في التنور (وهي كلمة بابلية) كان سومرياً. ولعل خبز العروق المعاصر (وهو خبز بلحم وبصل وتوابل) ذو جذور بابلية أيضاً. ولا بد من أن الكليجة (المعمولة) كانت بابلية وآشورية، إن لم تكن سومرية أيضاً. ولعل وجبة التشريب (حيث يقطع الرغيف ويُثرد في صحن ليتشرب بمرق اللحم، ويوضع فوقه اللحم والبصل والحمص المسلوق) كانت سومرية. ففي وادي الرافدين (شمال سورية) دجنت الحنطة للمرة الأولى، وفي هذه المنطقة دجنت الخراف أيضاً. والمريس: ما مرسته في الماء من التمر ونحوه. لكن كلمة «مرسو» الأكدية تقال لضرب من الكعك (الكيك) كان يصنع من مزج نوع من الأشربة مع الطحين. بل إن كلمة «كعك»، التي نظن انها أصل كلمة cakeيقال لها بالأكدية «كعاتو .«وقد صدر حديثاً لجان بوتيرو Jean Battéroالفرنسي كتاب ترجم الى الانكليزية بعنوان (أقدم مطبخ في العالم: الطبخ في وادي الرافدين)، وذلك بعد ان اكتشف المؤلف ثلاثة ألواح مسمارية في أرشيف جامعة ييل Yale من المسماريات. وتحتوي هذه على خمس وثلاثين وصفة لأنواع من المرق، وهي أصناف مختلفة من اللحم يُطبخ في سائل دهين مع مطيبات حرّيفة وطازجة تضاف في النهاية، مثل الكرات المهروس، والثوم، أو النعنع. ومما يؤسف له ان هذه الوصفات ذكرت بإيجاز: «مرق الغزال. أعِدَّ مقداراً من الماء،

وأضف سمناً، وملحاً، وبصلاً، وكراثاً، وثوماً». واللوح الثالث أكثر غموضاً، ويشتمل على ثلاث وصفات: اثنتين لطهي أنواع من الطيور، مع استعمال الخل، والبيرة، للنكهة، أحدهما كعصيدة، لكن يكاد يكون فك رموزها متعذراً. أما اللوح الثاني فيستأثر بفضول جان بوتيرو، لأن وصفاته السبع مفصلة وقمينة بجذب اهتمام ذواقة طعام فرنسي. فهناك فطيرة تُعدّ من الطيور الصغيرة مع القوانص والأحشاء، وتطهى بالبصل، والثوم، والكراث (يبدو ان الكرفس والبقدونس لم يكونا معروفين عندهم يومذاك)، وتقدم على رغيف خبز، مضافاً اليها في اللحظة الأخيرة بعض الكراث والثوم. وهناك وصفة أخرى فاخرة، من الحمام، حيث تُطهى الحمامة في مرقة غنية معدة من احشائها، ثم تمسح بالثوم وتقدم مع الخضار والخل. وتُحمص ساقاها، وتداف بالطحين. وهناك معلومات مفيدة في الوصفة: إزالة الغضاريف، ومسح الحمامة بعد رفعها من القدر ويشير جان بوتيرو الى التوازن المدروس بين مذاق لحم الحمامة، وحموضة الخل، ومرارة الخضار، ويصفه بأنه طبخ على يد ذوّاقة .مأدبة وزعم آشور ناصر بال انه عندما افتتح القصر الملكي في كلخ، قصر البهجة الذي كان باذخاً جداً، أقام مأدبة لما مجموعه سبعون ألفاً من الضيوف، من ألف رأس مسمّن من الماشية، وألف عجل، وعشرة آلاف خروف زريبة، وخمسة عشر حمل، ومئات الأيائل، والغزلان، وآلاف البط، والإوز، وأصناف الطيور، وآلراف البيض، والأرغفة، وآلاف الجرار من البيرة، ورواقيد النبيذ، وأنواع الحبوب، والخضار، والزيوت، والأفاوية، والفواكه، وأكواز الفستق، والعسل، والزبدة الخالصة، والحليب، والجبن، والجوز المقشر، والتمر، الخ, الخ .وفي ختام كتابه، يقول بوتيرو «ليس هناك ما يدعونا الى الاعتقاد بأننا قادرون على تناول العشاء الرباني مع أبناء وادي الرافدين القدامى. فلا أحد يستطيع معرفة النكهة الحقيقية للعشرات من اصناف المواد التي كانت تستعمل في تلك الطبخات». لكنه يعتقد أيضاً اننا نستطيع استرجاع بعض الشيء منها. لكن ما هو هذا الشيء الذي نستطيع استرجاعه؟ هل سيكون في وسعنا ان نتذوق مما كان يأكله ابناء وادي الرافدين عما تحدر الى المطبخ «العربي – التركي»، أو «اللبناني»، أو الشرق أوسطي، الذي نراه اليوم؟ وإذا لم يكن للمطبخ السومري تلك الصلة القوية بمطابخ الشرق الأوسط، فإن نوال نصرالله، الخبيرة بالمطبخ العراقي، ترى ان المطبخ البغدادي يعود في جذوره الى سومر. هذا ما قرأته في كلمة (بي ولسون) عن الكتاب الفرنسي المشار اليه أعلاه. فهي تجد أصداء رافدينية في «حبنا للخبز وفي الباجةpacha ، التقليدية مئة في المئة». وهي وجبة تُعد من رأس، وكرشة، وقوادم الخروف بعد سلقها. فهذه الباجة تذكرنا بالطبخات السومرية التي تُعد من لحم الضأن. وأنا أضيف الى ذلك وجبة التشريب، أو ماء اللحم (وبالفارسية آب غوشتا)، فهي لا تكاد تكون معروفة خارج العراق وإيران. ولعل أصولها سومرية. وقرأت قبل سنوات كلمة جميلة عن أصل «الكباب»، في «الحياة»، لا أذكر بالضبط الى أين وصل به الكاتب. لعله رجع به الى العصر العباسي. لكنني أتساءل ان كان اصل الأكلة، وليس الكلمة، يرجع الى أيام بابل. وأنا لا أستبعد ان الكبة أكلة آشورية، وكذلك

معظـــم الأكـــلات التـــي تُعـــد مـــن الحنطـــة وجريشـــها... وكنـــت أفكـــر فـــي البحـــث عـــن جذور «البقلاوة»، فليس من المستبعد ان تكون بابلية . لكنني شغلت عن اهتماماتي اللغوية و الفلوكورية .

الحياة اللبنانية .

الستونَ وَالأسئلةَ

د .إياد عبد المجيد العبد الله

الليلة....

تلوذُ بأفياء بستانك التاسع والخمسين..

كطير منفي ..

تتعجل في السباق ،

ترهق قلبك الأسئلة:

كيف تمضي السنون هكذا ؟!

كيف تأتي وترحل بغتة ؟!

.....

الليلة.....

تدخل عمرا آخر ..

بينك وبين الأمس ، مرايا دم ورماد

روح تتحلق في المدى طفلاً

وقلب في السما طيرا

نجما .. تحت القمر ..

أنت تحتفي الليلة بالستين

بين نزيف الدوالي ، والسكر والضغط!

ورو حك لم تفقد البوصلة ..

فكيف مضت هذه السنون

وجئت تو قع عمرا جديدا لترحل ..

فهل جا ء وقت العبور الأخير ؟! !

بل وداع...

وصرت ترسم وجهك على باب الرحيل

وتحتال على الموت ..

لتمضي إلى الستين

تبحر في سانحات اليمام ..

تدور مضرجا بالأنين ..

وأمواجك تغلي ..

تفور ..

إلى أين تعلو ؟

وتغلي ..

باللجاجات .. بالغوايات

تدور .. تدور

وترقى إلى طيبات الوجد

دون شعور ،

تغني ، وتمضي ..

.....

ها هما العقربان ، عند الثانية عشرة

يتعانقـــــان

تدق الساعة الآن ،

يملأ صوتها الحجرة

لتعلن بدء عامك الستين!!

هو الوقت الآن سيف ونصل

وصوت دقاتها يرعب حتى الجدران

وأنت لما تزل نهرا ، يعشق أن ينداح

يضيق بأغلال الماضي

يخلط العمر بالأسى

الهوامش بالمتون..

فماذا بعد الخمسين ، وماذا تضمره الستون ؟؟

أتبتغي الإبحار في أبد الحلم ؟

وهل أبقيت للآتي شراعا...

في مدائن الجنون ..

التي دخلتها مؤخرا ؟

وهل نسيت عند أرضك الدروب ..

والمفتاح والسراج .. ؟

ها هي الساعة دقت.

بدأ العام الستون..

تغادر حقبتك الأولى ..

فليس من عادة العام أن يخلف موعدا

لا يماري ، أو يهادن.

.....

يا عامي الجديد..

ذا قلبي سقف دونما سند ..

مسمرا على جدار الليل

يعيش غربة المكان من سنين

يعيش غربة الوطن

لم يبق في خا طره سوى ،

أحلامه التي انتهت لسلة الخريف

دونما أمل ..

. .....

يا دورة الحياة..

لا تتركي ، من طا ر لاعج الحنين

للموطن الجميل..

يجدد الحياة والألحان

مستذكرا تشرين أو نيسان

لا تتركيه في مجاهل الحرمان ..

يذوب في السؤال ..

تصده العيون

دون أهل أو أمان !!

لا تتركيه في فزع !!

لا تتركيه بين أشكال الوجع

محاصرا بالقهر والسيوف ..

يا ليلة العام الجديد

أصيح بالذي مضى ،

في وجع الأسى ..

أصيح بالذل الذي أتى ..

بالقهر ، بالشوق ، والألم

أصيح بالذل الذي مضى ..

بالجسد النازف يدعو للوطن

فبين حلمي القديم والجديد

و جرحي القريب والبعيد

أشياء لا يزيلها الزمن..

يا أيها العام الجديد ..

تعال نفرش المنى ، كما أريد أو تريد

تحملها الستون بيننا ..

من أجل أن يبقى..

في دمعنا الغزير

أو دمنا الهتون ..

شيييء من الإنسان ..

شيء من النار ..

شيئ من الوطن!!

شخصية العدد الأكاديمية

الأستاذ الدكتور أحمد مطلوب الناصري الصيادي الرفعاي

(1936-2018 م)

الدكتور أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي أستاذ البلاغة والنقد رئيس المجمع العلمي العراقي ووزير الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية عام 1967.

نشأته :

ولد يوم الأحد 10 شعبان 1355 هـ 25 /تشرين الأول 1936 م، في تكريت بالعراق.

تعليمه:

درس الابتدائية والمتوسطة في تكريت (1941-1950)، ثم درس الثانوية في كربلاء وأتمها في الكرخ ببغداد. وحصل على البكالوريوس في اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم ببغداد (قسم اللغة العربية) بدرجة امتياز عام 1956 م، وكان الأول على جميع اقسام الكلية. ثم حصل على الماجستير في علم البلاغة والنقد بدرجة جيد جدا من جامعة القاهرة عام 1961، ثم الدكتوراه في البلاغة والنقد بمرتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة سنة 1963.

حياته العملية:

- عمل مدرس في ثانوية كركوك عام 1957م.
- انتقل إلى العمل كمدرس في إعدادية التجارة ببغداد 57-1958.
- عمل في كلية الآداب بجامعة بغداد منذ عام 1958، معيدا فمدرسا فأستاذا مساعدا فأستاذا مشاركا ثم أستاذ.
- أصبح مديرا عاما للصحافة والإرشاد في وزارة الثقافة والإرشاد عام 1964م.
- عمل مديرا عاما للثقافة بنفس الوزارة عام 1964م.
- عمل رئيسا لقسم الإعلام بجامعة بغداد منذ سنة 1966-1969م.
- في عام 1967 صار الدكتور أحمد مطلوب وزيرا للثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية. ثم التحق بجامعة الكويت أستاذا منتدبا أعوام 1971 - 1978م، عمل أستاذا زائرا في معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة وجامعة مارتن لوثر في ألمانية الديمقراطية وجامعة وهران في الجزائر.
- أصبح عميدا لكلية الآداب بجامعة بغداد منذ عام 1984 إلى 1986م.
- أصبح امينا عاما للهيئة العليا للعناية باللغة العربية في العراق من عام 1986 وحتى عام 2003
- يشغل حاليا ومنذ عام 2007 منصب رئيس المجمع العلمي العراقي والذي يعتبر أعلى هيئة علمية في العراق وعضو في مجمع اللغة العربية الأردني وأيضا عضو في المجمع العلمي الأردني

الجوائز:

نال جائزة الملك فيصل العالمية في فرع اللغة العربية والأدب في حفل أقيم في الرياض وجاء فوز مطلوب بهذه الجائزة مناصفة مع البروفيسور محمد رشاد محمد الصالح حمزاوي (التونسي الجنسية) أستاذ اللغة العربية ورئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة السلطان قابوس سابقا وذلك لعام 1428 هجري.

مؤلفاته :

أصدر 37 كتابا مؤلفا في البلاغة والنقد والأدب والمعاجم والتعريب. و15 كتابا محققا من كتب التراث في الشعر وبلاغة القرآن الكريم. وقد تم نشر أكثر من 60 بحثا علميا في اللاغة والنقد واللغة وعلوم القرآن والتفسير والحديث وتعريب العلوم والمصطلحات العلمية.

لا أريدك أن تكبري

الشاعرة ساجدة الموسوي

تقول ابنتي

لا أريدك - يا أمُّ - أن تكبري

ولا تنحني تحت ثقل السّنينَ

ولا تذبلي

تذكّرتُ أغنيةً كنتُ غنيّتُها للعصافير

في أمسيَ الممطرِ

"لم أزل طفلةً أرسم الوردَ في دفتري

لم أزل كلَّ عامٍ

أمشّط بالشّمسِ روحي

وأضبط ميلَ السّنينَ

على جدولي

فينسى الزّمانُ المرورَ عليَّ

وتبقى الطّفولةُ تمرحُ في خاطري .."

***

ولكنّه العمرُ يا وردتي

لا تخافي إذا ما كبرتُ ولاح من البدرِ

ضوءٌ على عارضيّ

فحيّيه واستبشري ..

حين نكبرُ

تخضرُّ فينا الغصون

وتورقُ في عقلنا حكمةُ العارفين

تفوح الزّنابقُ في روحنا

ويسكنها الأقحوان الطّريّ

***

حين نكبرُ

تنمو لنا كالفراشاتِ أجنحةٌ

فتحسدنا الشّاهقات الّتي

في المدى المقمرِ

نحلّقُ حتى نلامسَ بردَ النّجوم

نكون لعرش السّماوات أقرب

و يا سعدَ مَنْ جاورَ العالياتِ

ليرقى للألائها المزهرِ !

***

حين نكبرُ يصبحُ للعينِ عقلٌ

وللعقلِ حقلُ عيونٍ

ترى بالبصائرِ ما لا يُرى

تلك من حكمةِ القادرِ

المبهرِ

***

حين نكبرُ نبحرُ في الذّكريات

فنضحك من بعض أخطائنا

حين نكبرُ

تنضجُ فاكهةُ القلبِ ودّاً وشهداً

حناناً وطيباً

***

حين نكبر نثرى بحِلمٍ

فلو لحظةً من يقينٍ علمتم مدى حِلمِنا

ومدى زهدِنا

لما لُمْتمُ الدّهرَ عمّا تصرّمَ

من عمرنا

وما ذاب من شمعنا

———

واقع الادارة الشامله والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائيه العراقية

بعض من التحديات وبعض من الحلول

الجزء الاول

الاستاذ الدكتور مقداد حسين علي الجباري

Marwan_aljabbari@yahoo.com

الهدف:

ان هدف هذا الفصل هو البحث عن اليات اسباب الواقع المرير لتراجع المياه (كما ونوعا) التي يعاني منها العراق منذ العقدين الماضيين والتي سيعاني منها مستقبلا بشكل اوسع امام التراجع الحاد في كميات المياه الوارده الية من (دول الجوار المائي) والتي هي اقل بكثير من احتياجاته الفعليه والى واقع التاثير الشديد والسلبيى والمتنامي لظاهرة التغيرات المناخيه. ان فلسفة الامن الغذائي في العراق يرتبط ارتباطا وثيقا بالامن المائي وتتوقع المؤشرات العالمية ان العراق سيكون مقدمة الدول التي ستزول عنها المياه زبشكل شبه نهائي بحدود عام 2050 ولن يصل النهران التاريخيان العظيمان (دجلة و الفرات) الى مصبها النهائي في مياه الخليج كما كانا منذ فجر التاريخ ابدا وحينها ستكون ملامح الجفاف الشديد واضحة جداً في عموم الاراضي العراقية مع جفاف كُلي لنهر الفرات باتجاه الجنوب وتحول نهر دجلة الى مجرد مجرى مائي صغير محدود جدا بموارده المائيه. ان أزمة المياه في نهري دجلة والفرات تمثل في الوقت الحاضر أنموذجا لازمة المياه العبرة للحدود الدولية ضمن منطقة دول الشرق الأوسط وللتاثيرات الواضحة لتنامي تاثيرات ظاهرة التغيرات المناخية وهذه الحقيقة تدق وبقوة جرس الإنذار لجميع المعنيين بحاضر ومستقبل العراق من النتائج والتداعيات الخطيرة وربما الكارثية التي يمكن أن يواجهها العراقيون مستقبلا بالشان المائي لذالك اصبح العراق بامس الحاجه لاليات جديده لادارة موارده المائيه تتماشى مع استمرار واقعه الصعب وبشكل شامل وحديث وباستعمال افكار وتكنولوجيات جديدة ومتقدمة وامكانيات غير اعتيادية واجراء توازنات مائيه شاملة وباليات جديده وضمن كافة قطاعاته التنموية المستهلكه للمياه امام هذا العجز المائي الكبير من خلال الاستفاده القصوى من جميع كميات وانواع المياه الوارده والموجودة في العراق وبصوره مثاليه ومن خلال تطبيقات الادارة الشاملة والمتكامله والمستدامة للموارد المائية.

المدخل:

ان الخلل بين العرض والطلب على المياه في العراق والتراجع الواضح والمستمر في الواردات المائية (كما ونوعا) يعود لأسباب متباينه ومتداخلة منها العوامل الخارجيه والتي تتعلق بالسياسات المائيه ل (دول الجوار المائي) والعوامل الطبيعيه المتعلقة بالتاثيرات السلبيه ل (ظاهرة التغيرات المناخيه) والى عوامل الداخلية متعلقة بتطبيق مفردات (الاداره السليمه والشامله والمتكاملة والمستدامه للموارد المائيه في العراق). ان وجود نسبة عاليه من السكان في العراق (38 مليون مواطن) ولمتطلبات التنمية المستدامة لمجتمعاتهم بشكل صحيح ولضمان الحياه الكريمه لهم وتوفير متطلبات كافة القطاعات التنمويه التي يعتمدون عليها في معيشتهم اليوميه وايظا لتحقيق التخطيط والتنفيذ الصحيح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل ينبغي توفير الموارد المائيه المطلوبة (كما ونوعا) وبشكل مستدام وعلى مديات زمنية طويلة. أن ضعف مفردات أدارة الموارد المائية خلال العقود الماضية كانت ولازالت تمثل جزءا أساسيًا في مشكلة الموارد المائية في العراق إذ كان يؤدي سوء ألادارة الى فقدان كميات غير قليله من المياه والتردي في نوعية المياه بل تلوثها في العديد من الاحيان. ان اهم واخطر المفردات المتعلقه بسوء الاداره المائية المستخدمة هي عدم اعتماد الطرق العلمية الصحيحة في النشاطات البشرية و الاروائيه والصناعيه وكذالك ضمن جميع القطاعات التنمويه المتنوعة. ان سوء اداره للموارد المائيه في العراق تعود الى عوامل متعدده ومتداخلة منها السياسات المائية القديمة للدولة والتي لم تحقق مفردات الـمـ

وازنة الميدانية الصحيحة والمطلوبة لتجاوز مشكلة الفروقات بين المياه المعروضة والمياه المطلوبة (كما ونوعا) ولعدم تمكنها من بناء الروابط الصحيحة بين السياسات المائية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية وسياسات النمو السكاني وعدم سيطرتها على عمليات الهدر المتنوعة عند استخدام المياه اضافة الى استخدام المياه بالطرق التقليديه والتفريط بكمياتها بشكل عام. إن عدم كفأة مؤسسات الدوله المركزيه ومؤسسات الحكومات المحليه المعنية بالمياه وغياب التنسيق بين المراجع المسؤوله عن صنع القرار المائي في الدولة وضعف تبادل المعلومات فيما بين الجهات التخصصيةعن جميع مفردات وتفاصيل الموارد المائيه فضلا عن عدم وجود الكوادر الفنية المؤهله للعمل ضمن الادارات المائيه الرئيسية والفرعية التخصصية في العراق والغياب الغير اعتيادي للاختصاصات الحديثة اضافة الى إهمال الاعتبارات البيئيه للمشاريع المائيه الفاعلة ميدانيا كلها تمثل بعضا من الاوجه العديده التي واجهت وتواجه ادارة الموارد المائية في العراق. ان مشكلة ازمة المياه الحالية في العراق هي ليست وليدة اليوم بل هي مشكلة (قديمة / جديدة) وتتعرض لها جميع المحافظات العراقيه وخاصة المحافظات الجنوبيه ومنذ سنوات طويله وباتت تهدد احيانا بتوقف مشاريع المياه الصالحة للشرب (محافظة البصره على سبيل المثال) كما اثر هذا الواقع المائي الصعب وبشكل كبير وواضح على مجمل الأنشطة الحياتيه والزراعية ضمن المحافظات العراقيه وخاصة الوسطى والجنوبية منها والتي تعتمد بشكل مباشرعلى مجرى النهرين الرئيسيين (دجلة

والفرات) في العراق. ان الأرقام التي تنشر بين الحين والحين ضمن الوسائل الاعلاميه عن اعداد السكان ضمن المدن والأرياف العراقية الذين لا تتوفر لهم المياه الصالحه للشرب مخيفة وهي جميعا ترتبط بشكل مباشر او غير مباشر بسوء الاداره المعتمده للموارد المائية وغياب التخطيط السليم لهذه الموارد. ان المعدلات العامه لتصاريف المياه ضمن مجاري نهري (دجلة والفرات) في الوقت الحاضر توضح وجود عجز مائي حقيقي وخاصة ضمن السنوات الجافة الحالية والتي تشهد تناقصا في كميات مياه الامطار بشكل حاد خطير وبدون اي شك فإن أي حلول ومعالجات لا تنطلق من رؤى وتصورات استراتيجية و متقدمة وواضحه لأزمة ادارة الموارد المائية في العراق ولاتستند الى الحقائق والمعطيات الميدانية ستكون غير واقعيه ومصيرها الفشل. ان الوصول الى الاهداف المرجوه لتجاوز هذه الصعوبات الاستراتيجيه هي من خلال تطوير المفاهيم والاليات (للاداره الشاملة والمتكامله والمستدمة للموارد المائيه العراقيه) وبتفاصيلها الصحيحه والحديثة والتي لازالت كامنيات بعيدة المنال في الوقت الحاضر وخاصة ان الحكومات المركزيه والمحليه المتعاقبة لا ترغب في التفكير بأستثمار مبالغ كافية من عائدات النفط لتغطيه المشاريع المائية المستقبليه لضمان الامن المائي للاجيال القادمة. ان الدور الذي اضطلعت به السياسات السابقة للدولة العراقية ومنذ تأسيسها ولغاية الوقت الحاضر لم توفر وبصوره واضحه اليات للادارة السليمة لقطاع الموارد المائية كما انها لم تعط اولويه لهذا القطاع الحيوي ضمن برامجها الحكوميه المركزية نهائيا مما ادى الى تعطيل العملية التنموية في العراق بشكل كبير وادى ايظا الى تردي توفير الخدمات المائية ضمن النشاطات البشريه والمجتمعية المختلفة وعدم وضع الخطط المائيه الاستراتيجية لاستخدامها ضمن المشاريع التنموية المختلفة والاهتمام الغير الكافِي بمواضيع التربه والمياه والتي ادت جميعها الى ان تتحول مع الوقت مساحات واسعه من الاراضي الصالحه للزراعة الى اراضي مالحة وغير صالحة للزراعة لايمكن الاستفادة منها كما انها قد اهملت الخطط اللازمة لصيانتها المشاريع القائمة كما واهملت حسن تشغيلها علما بان جميع المشاريع التي أقيمت والمقامة حاليا تحتاج الى اعمال الصيانة والتطوير المستمر (مثال ذالك عشرات الالاف من الكيلومترات من القنوات والمبازل الرئيسية والمبازل الثانوية والمجمعة والحقلية التي يمتلكها العراق جميعها تحتاج الى صيانة واعادة تأهيل كما وتوجد اعداد كبير من محطات الضخ في وضع تحتاج فيه الى اعمال الصيانه الشاملة وإعادة التأهيل كما ان عوامل التلوث البيئي تنتشر بشكل واسع ضمن الانهر الرئيسيه والفرعي ضمن المنظومة المائية العراقيه.

ان الاحتياجات المائية الحالية (حسب عدد السكان) ولجمية الفعاليات التنموية ولمختلف ألأستخدامات المائية المطلوبه في العراق تبلغ حاليا حوالي (60 مليار متر مكعب سنويا) وانه من المتوقع ان تزداد الحاجات المائية عام 2030 فمن المتوقع ان تبلغ تبلغ (70مليار متر مكعب سنويا) وفي العام 2050 فمن المتوقع ان تبلغ (100 مليار متر مكعب سنويا) من المياه (بضمنها الضائعات المائية من النشاطات الزراعية والمدنية والصناعية ومن فعاليات ظاهرة التبخر). ان هذه الارقام تبين الضغوطات

الهائلة التي ستتعرض اليها الموارد المائية العراقيه الناتجة عن ارتفاع الطلب على المياه خلال العقود القادمة وان النقص بمستويات المياه السطحية ستنعكس سلبا على مناسيب المياه ضمن الخزانات وضمن البحيرات وضمن مجاري الأنهار وإلى مستويات حساسة حيث سينخفض مستوى نهري (دجلة والفرات) عن معدّلاته الطبيعية بشكل كبير كما سيواجه عدة الملايين من المواطنين نقصا حادا في مياه الشرب وتراجعا إجماليا للاحتياجات المائية المطلوب تأمينها لتغطية مختلف الأنشطة التنموية. لذا اصبحت الحاجة ملحة وضروريه الى تصميم وبناء واعتماد وتنفيذ مفاهيم جديده للموارد المائيه مستقبلا وذالك من خلال تطبيق (الادارة الشاملة والمتكاملة والمستدامه والشفافة للموارد المائيه العراقيه).

المفاهيم والاطر والمباديء الاساسية للادارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائية:

ان المياه اصبحت التحدي الرئيسي للأنسان ضمن القرن الحادي والعشرين ألأمر الذي يقتضي اعطاء ادارة الموارد المائية ألأولوية في التخطيط الشامل لاي بلد وذالك من خلال وضع ألأسس والأطر اللازمة حاليا لأدارة الموارد المائية ووفق انظمة معلومات نموذجيه وبأسلوب متكامل ومبرمج يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في تطوير القطاعات ألأقتصادية وألأجتماعية والتنموية كافة وسد الحاجات المتزايدة للسكان من المياه لاغراض الشرب ولبقيه مفردات الحياة المجتمعية مع ألأخذ بنظر ألأعتبار (ضمن مفاهيم الادارة الجديده) حق ألأجيال القادمة في الحصول على احتياجاتها من المياه الصالحة للاستعمال. ومع ان التطورات التكنولوجية والتقنية الحديثة قد سهلت الحصول على مختلف المعلومات الخاصة بأدارة الموارد المائية الا ان هناك العديد من الصعوبات التي لازالت تعترض تحقيق الاهداف المركزيه لتصميم وتنفيذ ومتابعه مثل هذه الادارات الحديثة للموارد المائيه. ان ألأعتماد على مصدر واحد للمياه لتلبية كافة ألأحتياجات ضمن الادارة الجديده للموارد المائية تشكل خطرآ على الادارة الناجحة لمثل هذه الادارة المقترحه كما وتهدد ايصال المياه المطلوبه (كما ونوعا) لجميع المشاريع التنموية خاصة ضمن الأنهار العابرة للحدود والمشتركة بين اكثر من دولتين مثل نهري (دجلة والفرات). ان عدم كفاءة ألأدارة المائية بشكل صحيح والزيادة في العجز المائي (للاسباب التي تمت الاشاره اليها في اعلاه) واستمرار ظاهرة تدهور نوعية الموارد المائية خلال العقود الماضية قد ميزت واقع الموارد المائية العراقية حيث من المتوقع ان ينخفض تصريف نهري (دجلة والفرات) بنسبة 50 % عند حلول العام 2050 مع تردي واضح في نوعية مياهه لذا اصبح ألأهتمام بتطوير مفاهيم واليات عمل أدارة الموارد المائية في العراق امرآ بالغ الضرورة لان الموارد المائية العراقية حقيقة تعاني من تحديات جمة والتي ازدادت حدتها ضمن العقدين الماضيين مما يتطلب أتباع التخطيط العلمي الهادف في بناء مؤسسات متخصصة وكفوءة وقادرة على ادارة الموارد المائية وفق اسس فنية وتكنولوجية حديثة وجديده تضمن سد الحاجات المتزايدة للمياه

مع ضمان استدامتها والحفاظ على نوعياتها للمجتمع وللمواطنين وللأجيال القادمة.

مما تقدم يتبين ان العالم قد شهد مفهوما جديدا لادارة الموارد المائية من خلال بروز مفهوم (الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائية) الذى يتميز بمعالجة مشاكل قطاع المياه فى الإطار الكلى والمتداخل مع كل قطاعات الاقتصاد الوطني (الزراعية / الصناعية / الخدمات المنزليه / الخدمات البلديه). ان الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة للموارد المائية تشكل مجموعة من المفاهيم المتخصصة لمواجهة التحديات المذكورة في اعلاه وبناء الخطط الصحيحه والفعالة لقطاعات المياه المستقبلية لظمان حقوق اجيال المستقبل. أن مفهوم الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة للموارد المائية تعنى تخصيص وتوزيع الموارد المائية المتاحة حالياً ومستقبلاً (التقليدية وغير التقليدية) لكل نشاط تنموى المياه التى يتطلبها بالكميات المناسبة وبالنوعية المرغوبة زمانياً ومكانياً لتحقيق أعلى عائد اقتصادى واعلى مردود اجتماعي والربط بينها وبين الأبعاد الطبيعية والبيئية الثقافية والمجتمعية ضمن هذه الادارة.

لقد عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة سنة 2002م وضمن توصياته قام بتبني فكرةالأدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائية في جميع دول العالم كما توصل الخبراء والباحثون في مختلف المنظمات الدولية والحكومات الى اجماع حول المفاهيم والاطر العامة والمباديء الاساسية اللازمة لانجاح تطبيقات الادارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة للموارد المائية المناسبة الكفؤءه المتمثلة بما يلي:

ان مفهوم الادارة الشاملة والمتكاملة والمستدامه والشفافة للموارد المائية قد تغير الى مفهوم يحتوى على طريقة التعامل مع التحديات المائية بحيث تشتمل مفردات الادارة الجديده على جوانب إجتماعية وإقتصادية وسياسية وبيئية و مالية لكون قطاع المياه من أكثر القطاعات حساسية تأثراً بنتيجة هذا العوامل المتغيره.

- إن المياه العذبة هي مورد طبيعي أساسي للمحافظة على الحياة والتنمية والبيئة ويجب التعامل معها بطريقة متكاملة تأخذ فى الإعتبار (كما و نوعا) للمياه السطحية والجوفية معاً.
- المياه لها قيمة إقتصادية متكاملة فى جميع الإستخدامات.
- ضرورة التأكيد على مبدأ المشاركة بين جميع المستخدمين وواضعى السياسات المائية على كل المستويات.
- غاية في الاهمية ضرورة اعتبار المياه ادات اقتصادية واجتماعية وبيئية.
- ضرورة تركيز السياسات المائية على ادارة مصادر المياه وليس فقط على التزود بها.
- ضرورة تعزيز الحكومات المركزية لتنمية مصادر المياه .
- ضرورة ادارة جميع مصادر المياه وحتى تلك التي تقع على ادنى المستويات.

ضرورة تحديد مجموعة من التغييرات الفنية والمؤسسية والقانونية والتشغيلية المطلوبة للتخطيط والتنمية والتشغيل والادارة السليمة الموارد المائية للأستخدام المستدام

للموارد المائية والى التنمية والأدارة المنسقة للمياه وألأراضي والموارد المرتبطة بهما بهدف تنظيم المحصلة النهائية للتنمية وللرخاء ألأجتماعي وبطرق عادلة مع استدامة النظام الحيوي مع تمكين اصحاب القرار (بمستوياتهم المختلفه) من التأثير الايجابي على المياه المتاحة (كما و نوعا) والممكن توفيرها للأستخدامات المستقبلية.

ضرورة ضمان مفهوم الإستدامة والذي يقصد به السعي لتحقيق التنمية المستدامة ضماناً للمشاريع المستقبليه من جهة و لضمان حقوق الأجيال القادمة من جهة ثانية لاستمرار الحياة على الكوكب الأرض وبخاصة أن مورد المياه لا بديل عنه (ويتطلب تطبيق هذا المبدأ عند ندرة المياه لدراسة البدائل فنياً وإقتصادياً وإجتماعياً ومعرفة مدى قدرة الدولة على تحمل نفقاته عند اتخاذ القرار).

ضرورة العدالة فى التخصيص والتوزيع ويقصد به تحقيق العدالة فى مجال توفير المياه وتخصيصها على مستوى الأفراد والشرائح الإجتماعية والقطاعات وألا يقتصرعلى إمدادات مياه الشرب وأن يتم تحقيقه أيضاً فى مشروعات المشروعات التنمويه المتنوعه.

ضرورة تنظيم الادارة الجديده للموارد المائية بشكل يشمل استثمار المياه الجوفية (المتجدده وغير المتجدده) مع بقية مصادر المياه ضمن برامج الاداره الشاملة للموارد المائيه في الحوض الطبيعي او المنطقة او المحافظه او الدوله ككل حيث يحقق هذا الاستثمار منافع إقتصادية إجتماعية عديده ولكن عندما تكون الموارد المائية الجوفية غير متجددة تنجم عن عملية الإستثمار هذه آثار سلبية قد تسبب اضرارا فادحه تبسبب التملح والتلوث للتربة لذا يجب الانتباه.

متطلبات نجاح الادراة الشاملة والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائية:

وفى سبيل تحقيق المفاهيم والاطر الاساسية المبادئ العامة للإدارة الجديده للموارد المائية (المذكورة في اعلاه) يقترح العمل بعدد من المتطلبات عند التنفيذ الميداني للادارة الجديده منها:

- الدعم المؤسساتي والتشريعى والقانوني للادارة المائية الجديده للدولة وكذالك تهيئة الظروف المؤسساتية والتشريعيه والقانونية الخاصة والميدانيه لتمكين المستثمرين والقطاع الخاص وكذالك الاشخاص من المشاركة في ادارة القطاعات المائية.
- تعزيز صفة اللامركزية للادارة الجديده للموارد المائية
- اعتماد اليات الادارة الجديده المقترحه للموارد المائية على الترشيد و العقلانية وتقنين استخدام المياه
- الادارة الدقيقة والصحيحه لمتطلبات اي مشروع تنموي على الموارد المائية للمحافظةعلى الثروة المائية وباتجاه تعزيز الامن المائي
- التقييم السنوي للموارد المائية بشكل كامل وشامل في العراق وتوفير الخطط المناسبة لتنميتها ووضع السياسات المائية ضمن القطاعات التنموية ضمن إطار السياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمركزية للدولة نظراً لمحدودية الموارد المائية

- التعامل مع الواردات المائية كمورد متكامل ويتطلب تخطيطاً منتظماً كي يعكس قيمتها الاقتصادية الكاملة.
- الاهتمام المستدام بنوعية المياه في التطبيقات الميدانية بنفس قدر الإهتمام بكمتيها
- اعتماد سياسات حماية البيئة الطبيعية للموارد المائية ضمن اليات التنفيذ الميدانيه
- إشراك المستفيدين الميدانيين من المشروعات المائية فى جميع عمليات التخطيط والتنفيذ وفي جميع المشروعات التنموية وعلى كافة مستويات الادارة المائية وخاصة في تحديد الأهداف والأولويات واليات تجاوز المعوقات الميدانيه على ان تنظم فعاليات المستفيدين من خلال جمعيات أو اتحادات تعبر عن مصالحهم ورغباتهم.
- نقل بعض خدمات والاجراءات التنفيذية الميدانية إلى القطاع الخاص مع إعطاءه ألاولوية في بناء القدرات والإصلاحات المؤسسية علما بان إدارة القطاعات المائية التنموية (للرى والشرب والصناعة) غالباً ما تكون بصورة مستقلة مما يودى إلى تدنى كفاءة إستثمار الموارد المائية المتاحة وإلى تدهور الوضع المائى
- التعامل مع الماء على أنه اداة ذات منفعة اقتصادية وبالتالى يجب استخدام المبادئ الاقتصادية لحل المشكلات المائية كونها تسهم بشكل فعال فى رفع كفاءة استخدامات المياه وتقليل الهدر وعلى الرغم من صعوبة تحديد قيمة المياه أى انه يترتب على إنتاج الماء وتحويله من مورد إلى إمدادات محلية وعالمية مستقبلاً تكلفة فى التخزين والتوزيع والمعالجة والصيانة والتشغيل وان يكون العمل (من خلال القانون) على استعاده الكلف الماليه المصروفة على المشاريع التنموية والخدميه المجتمعية ضمن اليات التنفيذ لمفردات الادارة الجديده للموارد المائية.
- بناء القدرات الفنية والاقتصادية والتكنولوجيه لقطاعات الموارد المائيه لضمات تطوير اليات العمل المستقبليه للادارة المائيه الجديده المقترحة.

مؤشرات نجاح الادارة الشامله والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائيه:

ان من اهم مؤشرات نجاح السياسة المائية عند تطبيق إلادارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة للموارد المائيه هي مشاركة جميع المكونات المستفيدة من خلال تضافر جهودها لتجاوز التحديات ولحل المشكلات والمعوقات والتعاون بين القطاعات المستفيدة من المياه وان يتفق الطرفان على اهداف وسبل تحقيقها. ففى ظل التزايد المستمر فى الطلب على المياه ينبغى أن يكون الأساس هو مشاركة جميع الأطراف فى الوصول إلى حلول لمشكلات المياه الذي يواجهها القطاع المعين وبذلك فإنه لابد من مشاركة الأطراف المعنية ضمن ذالك القطاع التنموي فى وضع السياسة المائية المناسبة واتخاذ القرارات المتنوعة بهدف التصدى للمشكلات الميدانية او الطبيعية او التشغيلية المتوقعة . ان إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوى الصلة فى قرارات توزيع موارد المياه

يعتبرعنصراً بالغ الأهمية فى مجال ادارة المياه ومن الضرورى أن يحظى الجميع بفرصة فى عملية المناقشة ليتسنى لهم الدفاع عن المتطلبات المائية المختلفة للحفاظ على النظم الإيكولوجية وقيمها ووظائفها اي لابد من التأكيد على أن ما كان يتم ترديده فى الماضى من أن مسالة ادارة المياه هي (مهمة مركزيه حكومية) يجب أن تتغير بمشاركة المستفيدين وضمن جميع المستوليات ويمكن أن تكون المشاركة من خلال عمليات التشغيل اوالإدارة أو الرصد او مراقبة مقدمى الخدمات من القطاعين الخاص والعام أو من خلال توزيع المياه بين المستفيدين أو بتطبيق قواعد ومبادئ العديد من الإجراءات لتحسين بناء قدرات مستخدمى الاداره المائية الجديده المقترحه. ان إدارة المياه في العراق لحد الان تمتاز بدرجة عالية من المركزية وتجرى فى الغالب على المستوى الوطنى مع بمشاركة ضعيفة جدا من أصحاب المصلحة العامة والمجتمع المدنى المحلى مما يؤدي إلى عدم فاعلية المؤسسات المشاركه نظريا في ادارة الموارد المائية كما وتتناثر المسئوليات بين الدوائر الحكومية المتعدده والطبيعة البيروقراطية للعمل وعدم الكفاءة فى صنع القرار كما ويتسم التنفيذ المتطلبات بالبطء وغياب الشفافية كما وان لمختلف الأطراف المشاركه نظريا أدوارهم وحقوقهم ومسئولياتهم ولامكانية تضارب المصالح فى إدارة الموارد المائية مع العديد من الجهات لذالك تميزت الادارة الجديده بتاسيس جمعيات أهلية موقعية وشموليه لأصحاب المصالح وبروابط قانونية جديده لخدمة مستخدمي المياه ضمن القطاع التنموي المعين حيث يتم التشاور بين المستفيدين وبين السلطات الرسمية هذه الجمعيات وبما يساعد على تعزيز المشاركة وتحسين المتطلبات المائية وتطوير اليات وتكنولوجيات المستخدمة ضمن القطاع التنموي وتحديد كمياه المياه المطلوبه تحديدا ودون اسراف او هدر وتحديد لمقدار تصاريف المياه الخارجه من المشروع وتجاوز مشكلة الاحتكارات المائية لذالك فأن إشراك أصحاب المصلحة أمر أساسى وضروري ومهم ومناسب لتحسين وتطوير اليات إلادارة الجديده المقترحه للموارد المائيه ولاسيما فى عملية صنع القرار المائي الميداني لذلك يكون (مستخدموا المياه ومقدموا خدمات المياه ومديرو الموارد المائية في المنطقة ومؤسسات المجتمع المدني والجميعيات الموقعيه وأصحاب المصالح المائيه يمثلون الشركاء الحقيقيون فى الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامه لموارد المياه في المنطقة المعنية. ان هذه الحقيقه تتماشى مع قوانين الامم المتحده على أن (أفضل سبل معالجة القضايا البيئية هى مشاركة جميع الاطراف المعنيه وعلى مستوى مناسب).

وتتباين الدول في الإلتزام بلوائح قطاع المياه وايظا بمديات التساهل الحكومي حول اهمية الموارد المائية واولوياتها وفي العديد من المفاهيم المذكوره في اعلاه مما يستوجب الانتباه الى اهمية موضوع (الثقافة المائية المجتمعيه) حيث تغاضى هذه الدول او المجتمعات المحلية في عدم التزام بالكثير من القوانين المائية الميدانيه فيها كما وتتباين في إمكانياتها في تجنب التكلفة المترتبة عليها والإلتزام بها اضافة الى التباين الشديد في تعاون الأجهزة الحكومية ذات الصلة على تطبيق قوانين المياه ولوائحه وأحكامه القضائية (مثال: استخراج المياه الجوفية وحظر حفر الآبار بطرق غير قانونية). عموما ان إدارة الموارد المائية ضمن

المجتمعات المحلية هي عنصر مهم من عناصر الإدارة الجديده للموارد المائية وفي تطبيق القوانين واللوائح وينبغى لذلك وجب ان تكون روابط مستخدمى المياه (الجمعيات اومجالس الرى المحلية) جزءاً لا يتجزأ من الإدارة الجديده الموارد المائية وايظا من عملية صنع القرارات (يمكن للجهات الحكوميه ميدانيا توليد الدخل المادي المطلوب من عضوية هذه المجالس و الخدمات المائية والاروائية الميدانيه المقدمة للمستفيدين وفي تطبيق القوانين والخطط الخاصة بإدارة شئون المياه وفي تحسين بناء قدرات مستخدمى المياه) لاتخاذ عدة إجراءات لدعم الإلتزام بالتشريعات والقوانين المائية واليات تنفيذها من خلال برامج الثقافة المائية المجتمعيه او الثقافة المائية القطاعيه (مثل: نشر المعلومات المائية المهمه / تنظيم المساعدة الفنية / تنظيم المحفزات الاقتصادية / تنظيم مشاركة المنظمات غير الحكومية / تنظيم الدعم العام / تنظيم عقد الشراكات / نشر قصص النجاح والفشل / تعليم جميع أصحاب المصلحة بما هو جديد وتوعيتهم حولها / النهوض بقدرات عملية الرصد والمراقبة / تأسيس نظم ذاتية الرصد والتوثيق والإبلاغ من أجل تعزيز قدرات مجال الرصد / حث المستفيدين لرفع الشكاوى عند وجود مخالفات ميدانية / تنمية المعايير لضمان قابلية الاستجابات للتنبؤ / تنمية القدرات من أجل توضيح اليات إنتهاك قوانين المياه).

إن الإدارة الشاملة المتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائية تتطلب (كما ورد في متطلبات العمل المذكورة في اعلاه) توفر التشريعات والقوانين المائية الملائمة حيث يعد التشريع المائي وفى كافة المجالات من أهم مكونات بيئة العمل الملائمة لأنها ترسخ بنية وإطار العمل والتنسيق بين مختلف الجهات قانونيا مع توفير أسس الشفافية. ان التشريعات والقوانين المائية تعتبرعنصراً مهماً فى تطبيق الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة للموارد المائية حيث تدخل من خلالها العناصر الضرورية لتفعيل السياسات المائية واستراتيجياتها (القصيره والمتوسطه والبعيدة المدي) لأنها ستوفر الإطار للإصلاح المؤسساتى والمعايير التنظيمية ونظم الإدارة وتطبيق اللوائح التنفيذيه. لقد اوصت وأقرت المؤتمرات الدوليه بأهمية التشريعات المائية ولوائحها لتعزيز كفاءة المياه كما أن التشريعات المائية ستشجع السلوك اللامركزي والتشاركي على المستوى الوطنى في اشراك أصحاب المصلحة جميعاً فى عملية صنع القرار لذا تتطلب الادارة الحكيمة للمياه الفاعلية في الممارسات التشريعية والتنظيمية والإدارية لضمان فاعلية الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة واشفافة للموارد المائية. هذا وتطبق عدة بلدان في العالم إستجابة منها للتحديات المتصاعدة لتطبيقات وخطط هذه الإدارة الجديده وإستراتيجياتها وبمنهجيات متباينة وبدرجات متفاوتة اعتمادا على الضروف المحلية والموقعيه. عموما تؤدى التشريعات المائية دوراً مهماً فى صياغة السياسات والإستراتيجيات المائية وتوفر الإطار القانونى لها وللاصلاح في ادارتها ووضع المعايير التنظيمية ونظم الإدارة وتطبيق اللوائح المناسبة لضمان نجاح هذه التطبيقات (نظريا وعمليا). أن القضايا والموضوعات ذات الصلة بتشريعات المياه وإدارتها تعتبر من الموضوعات المهمه التى تتعامل معها وكالات الأمم المتحدة وبإهتمام متزايد لتحقيق المنفعة للدول الأعضاء في

الامم المتحدة وأيضاً في توفير المساعدة الفنية للدول الطموحة والراغبة فى تحديث إدارتها لمواردها المائية وفي بناء سياسات مائية وطنية. لقد أقرت معظم الدول بأهمية التشريعات المائية كما وقامت بإصلاح القوانين القائمة فيها وحدثتها بإدخال التشريعات الجديدة واتخاذ مجموعات من الخطوات لاصلاح نظمها القانونية المائية. إن التحديات الحالية والمستقبلية لمواجهة نقص الموارد المائية وتحسين نوعياتها حسن إدارتها تستلزم وجود إستراتيجية لإدارة الموارد المائية حيث تعتبر أزمة المياه فى جوهرها أزمة إدارة بالدرجة الاساس وتوجد العديد من التحديات التي تواجهها. ومن ضمن هذه الأسباب قصور التشريعات المائية وعدم كفاية المؤسسات المائية ذات العلاقة وتداخل الصلاحيات بينها وبين الجهات الأخرى ذات الصلة وعدم إشراك مستخدمى المياه فى صناعة القرار المائى لذالك نحتاج الى مؤشرات التشريعيه الجديده والعملية لضمان اليات عمل ناجحة لتسهيل تطبيق اسس الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة للموارد المائية كقاعدة رئيسة فى صياغة السياسات المائية التخطيطية والميدانيه.

ومن اهم هذه المؤشرات التشريعيه الجديده مايلي:

- الاعتراف بالحق فى الحصول على المياه فى القوانين الوطنية وعدم التمييز بين الجماعات المستخدمة للمياه حيث لا يمكن التعامل مع المياه على أنها سلعة اقتصادية عادية فقط بل تتحدد قيمتها بأسلوب العرض والطلب ولكن يجب التركيز أيضاً على الأهمية الاجتماعية للمياه فى كل الأوقات ولجميع مستخدميها.
- تطوير قوانين الرى والصرف لتشمل أسلوب إدارة واضح وصريح مع إنتفاع المزارعين بمياه الرى وتسمح بإمكانية تقنين وضع المآخذ وإلزامهم بنظم الرى الحديثة وتحصيل تكاليف إعادة تأهيل شبكات المجارى المائية كذلك تنظيم هذه التعديلات بمنح تراخيص رى الأراضى الجديدة وتحديد كمية المورد المائى المحدد وكذالك نظام الرى المعتمد كما تتضمن تقنين أوضاع المزارع السمكية وفقاً للمعايير التى تحدده الوزارات المعنيه والإجراءات التى تتخذ فى شأن مخالفة تلك الضوابط.
- تطوير قوانين المياه الجوفية على ان تنص على قواعد وانظمة جديده لمنح تراخيص الآبار الجديدة وشروط تعديل وتجديد التراخيص القائمة مع توضح أغراض منح تلك التراخيص ويحظر مقترح القانون حقن أية ملوثات صلبة أو سائلة فى الخزان الجوفى ويعطى الجهة المسؤلة الحق فى إغلاق أى بئر إذا ما أثبتت التقارير الفنية تدهور نوعية المياه وتلوثها.
- تطوير قوانين المياه السطحيه على ان يشمل تنظيم أعمال إدارة مجاري الانهار وممراتها الملاحية والتصريف الى الأراضى الزراعيه كما تحدد الجهات المسئولة عن التخطيط والتنفيذ وكذالك العقوبات المقررة فى حالة مخالفة أحكام القوانين المنظمه المقترحه حال اقرارها وتطبيقاتها.
- تطوير قوانين حماية وإدارة الشواطئ البحرية وبما يتضمن تنظيم الأملاك العامة بالشواطئ وإدارة الأعمال

داخلها وإجراءات حماية الشواطئ من التلوث كذلك يحدد المقترح جهات الاختصاص وأسلوب إدارة أعمال التكيف مع التغيرات المناخية.

- اقتراح تفاصيل لقوانين من شأنها تمكين مستخدمى الموارد المائية من المشاركة فى إدارتها (مثل: جمعيات مستخدمى المياه ومجالس المياه والمجتمع المدنى والقطاع الخاص وتعديل القوانين المنظمة لاستخدام المياه بهدف تحديد مسئوليات الجهات المختلفة المعنية بتنفيذ السياسة المائية الوطنية وتحديد العلاقات فيما بينها تجنباً لحدوث أى تداخل فى مهامها).
- بناء قوانين لدور المؤسسات المالية والهيئات الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص على القيام بالاستثمارات فى مجالات معالجة مياه الصرف وتحلية المياه ودخول القطاع العام فى شراكة مع القطاع الخاص فى المشاريع المائية
- مراجعة الآليات والأدوات الاقتصادية وتقييمها وتحديثها وإدراج هذه التعديلات فى القوانين (مثل الغرامات المتعلقة بتلويث المياه وعلاقتها بحجم ومدى التلوث والضرر الناتج والتى تتطلب المتابعة والتقييم المستمر) بالإضافة إلى التطبيق الصارم للقوانين التى تجرم الاعتداءات على الأراضى الزراعية.
- إسناد مسئولية مراقبة إنفاذ القوانين إلى جهة محددة قادرة على تعديل الآثار السلبية وتكون لديها السلطة الكافية للقيام بالمهام المنوط بها أداؤها وضرورة دعمها فنياً من قبل الوزارات والهيئات المعنية الأخرى
- مراجعة القوانين الحالية والبنود اللازمة في تحليل وتقييم الموارد المائية لتفعيل مختلف أدوات الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة للموارد المائية اي انشاء نظرة جديده نحو (المياه والمستقبل والمياه والاجيال القادمة).

إن تفعيل الإدارة المتكاملة للموارد المائية يتطلب وجود هياكل مؤسساتية وتشريعيه وقانونية مناسبه لتنفيذ السياسات المائية تتسم بالامركزية فى مجال إدارة المياه وتقوية مشاركة مستخدمى المياه وتنوع المؤسسات التى تسهم فى إدارة المياه والتداخل المحتمل فى بعض المسئوليات وتجاوز ضعف تنسيق والتعاون بين الجهات المركزية من ناحية وبينها وبين الجهات المستحدثة على المستوى المحلى من ناحية أخرى.

ان إستراتيجية التطوير المؤسسى المقترحه تتطلب الاعتماد على مبادئ اللامركزية والمشاركة وتنظيم الأحواض المائية و جودة المياه ومشاركة القطاع الخاص وإسترداد التكاليف إلى جانب التنسيق بين الوزارات المختلفة وأنشاء وحدة التطوير المؤسسى للجهة المشرفه على تنفيذ الادارة الجديده للموارد المائية بهدف تنسيق أنشطة الإ صلاح المؤسسى داخل قطاع إدارة الموارد المائية ورسم السياسات المائية السنوية والاستراتيجية. وتعد روابط مستخدمى المياه أحد أشكال التنظيم الاجتماعى لتحقيق اللامركزية وإنشاء ما يسمى ب (مجالس المياه وروابط المياه) فى إطار مشروعات تطوير مفاهيم الادارة المقترحه بالتعاون وتحت اشراف الحكومة المركزيه. وتعرف

روابط المياه من مستخدمى المياه بأنها منظمات خاصة تدار بواسطة أعضائها من المنتفعين على المجرى المائى وتضطلع بمسئولية التوزيع العادل لمياه الرى وتسوية المنازعات حال حدوثها لتحقيق إدارة أفضل لموارد المياه وتخضع لإشراف تخصصية محدده وتحت قوانيين جديده مقترحه تطويرها والعمل بها ميدانيا.أن مجالس المياه هي تنظيم يضم مستخدمى مياه الرى والصرف يقوم بإدارة وظائف الرى والصرف والبنية التحتية الذى تخدمه الاطراف الفرعية وتمثل كل مستخدمى المياه الأعضاء (تضم روابط مستخدمى المياه فى عضويتها المزارعين فقط بينما تضم مجالس المياه المزارعين وأصحاب المصلحة الآخرين). وتعتبر مشاركة المستخدمين فى إدارة المياه من أهم وسائل التطوير والإصلاح المؤسسة للقطاع المائى حيث يعنى مفهوم المشاركة العملية التى يؤثر فيها اصحاب المصلحة المباشرة فى وضع السياسات والتصاميم البديلة وخيارات الإستثمار وقرارات الإدارة المؤثرة على مجتمعاتهم مما يبث فيهم الإحساس بالانتماء الشخصي للمشروع. ان السياسة المائيةفي الوقت الحاضر أصبحت تعتمد على أسلوب مشاركة مستخدمى المياه من خلال تكوين مجالس المياه وأن مجالس المياه هى مدخل وأسلوب جديد لإدارة الموارد المائية بأسلوب مشاركة مستخدمى المياه فى الإدارة والتشغيل والصيانة بهدف ترشيد وتعظيم استخدام المياه دون إسراف والحفاظ على نوعية المياه وحمايتها من التلوث وانه مع تزايد مشاركة المجتمعات المحلية فى إدارة شئون الموارد المائية يزداد إحتمال تحسين أساليب إختيار المشروعات وإيصال الخدمات وإسترداد التكاليف هذا ويتطلب تحقيق الادارة المائية الجديده أن تؤدى المؤسسات المشاركة الجاده في تحقيق الدور المنوط بها وأن يتم التنسيق والتعاون فيما بينها لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية حيث يعد التنسيق بين مؤسسات المياه المختلفة من قضايا ترشيد اسخدام المياه كما ينبغى توفير التمويل اللازم للمشاريع الخاصة بالمياه لضمان استمرار الإمداد بخدمات المياه حيث لا تستطيع الدولة بمفردها تحمل هذه التكاليف مع الاهتمام بالتقنية التكنولوجية فى مجال إدارة الموارد المائية والاهتمام ببناء الوعى المجتمعى بمشكلة المياه حيث تسود ثقافة الوفرة المائية بين مختلف طبقات المجتمع . هذا وتتعدد الجهات التى تسهم فى إدارة الموارد المائية سواء من حيث التوزيع أم الاستخدام أم الرقابة لذا لابد من معرفة دور كل جهة في تطبيق مفاهيم هذه الادارة الجديده المقترحه للمياه واليات التنسيق والتعاون فيما بينها لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية واليات التغلب على أية مشاكل تعوق الاستخدام حيث يعد التنسيق بين مؤسسات المياة المختلفة. وعموما تتنوع المؤسسات التى تسهم فى إدارة المياه فى العراق فمنها المؤسسات المستخدمة للمياه وهناك المؤسسات المنوطة بتشغيل شبكات إمدادات المياه للمستخدمين وهناك المؤسسات المنوط بها حماية المستخدم من أخطار تلوث المياه ومع إختلاف مصادر المياه تختلف أيضاً المؤسسات والمسئوليات وقد مرت عملية إدارة المياه في العراق بالعديد من التغيرات والتطورات لمواجهة الزيادة فى الاستخدامات وتحسين ورفع كفاءتها ومن ثم اختلفت التبعيات وأطر التنسيق بين تلك المؤسسات علما بان غياب التنسيق الكافى بين تلك المؤسسات

والـــوزارات ســـيؤدى فـــى النهايـــة إلـــى عـــدم الاســـتغلال الأمثـــل للمـــوارد المائيـــة.

ان مفهوم الإدارة المتكاملة لموارد المياه ما زال عرضة لجدل كبير مقارنة بالمفهوم التقليدي والتي تعرف الإدارة المائية بانها مجموعة الإجراءات تتخذ لضمان الاستخدام الكفء للموارد المائية والتحكم فيها لفائدة المجتمع اما الإدارة المائية الشاملة والمتكاملة والمستدامه فتأخذ في الاعتبار:

- الابعاد الطبيعية (الارض والمياه).
- الابعـــاد الاقتصـــادية لتخصـــيص الاستثمارات اللازمة.
- الابعاد الاجتماعية (التنمية والمجتمع).
- الابعـــاد الثقافيـــة (الاثـــار والتقاليـــد الاجتماعية).
- تقييم الشامل للموارد المائية المتاحة.
- تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية.
- ايجـاد التـوازن بـين المـوارد المائيـة المتاحـة والطلب علـى المـوارد المائيـة ووضع الخطط لتحقيق هذا التوازن .
- المحافظة على كمية ونوعية الموارد المائية.
- الربط بين كافة هذه الابعاد و العوامل لتحقيق التنمية المستدامة.
- رفع كفاءة استخدام الموراد المائية.
- تطوير موارد مائية بديلة مثل (حصاد المياه / التمطير الاصطناعي / تدوير المياه ة/ تحلية المياه).
- نقل وتوطين التقانات واستخدام الحزم التقنيـة المتكاملـة واسـتخدام التقانـات الآلية.

وان من احد عناصر ضمان نجاح تنفيذ برامج الإدارة المتكاملة واشاملة والمستدامة للموارد المائية تكون بتوفير البيئة المناسبة وذالك من خلال:

- تعريـف هيكلـة قطـاع الميـاه وتحديـد الأدوار والمسـئوليات لمختلـف دوائـر القطـاع العـام ومؤسسـات القطـاع الخـاص والمجتمـع المـدنى المعنيـة المهتم بإدارة خدمات المياه.
- طبيـق نظـام اللامركزيـة وإشـراك مسـتخدمى الميـاه فـى تنميـة وإدارة الموارد المائية من أجل تعزيز الشعور بالملكية وضمان نجاح عملية التنفيذ.
- خلـق آليـة التنسـيق الفعـال رأسـياً بـين مختلـف الجهـات المركزيـة والمحليـة وأفقيـاً بـين القطاعـات المسـتخدمة للمياه.

تنظيم عمل الإطار المؤسساتى للادارة الجديده للموارد المائية على ثلاثة مستويات:

- المستوى المركزى والذى يهدف إلى تعزيز الإرادة السياسية على المستوى المركزى.
- المستوى الإقليمى للربط بين المستوى المركزى والمستوى المحلى.
- المستوى المحلى والذى يتولى متابعة عملية تنفيذ السياسات المائية وتجميع البيانـات والمعلومـات والتنسـيق بـين الجهـات المختلفـة علـى المسـتوى المحلى وفي حل النزاعات عند حدوثها .

الآليات الساندة لتطبيق الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة و الشفافة للموارد المائية:

إن تطبيق اليات الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة للموارد المائية يتطلب بالاساس توفير التشريعات والقوانين المائية الملائمة لانجاح اعمال هذه الادارة حيث يعد التشريع من أهم مكونات بيئة العمل الصحيحه والملائمة والازمه لأن هذه البيئه سترسخ بنية وإطار العمل والتنسيق الفعال بين مختلف الجهات ذات العلاقة وتوفير أسس الشفافية في العمل وفي تطبيق مباديء هذه الادراة الجديده وذالك لان التشريعات القوانين المائية تشكل عنصراً مهماً فى التطبيق الصحيح للإدارة المتكاملة للموارد المائية حيث تدخل التشريعات المياية ضمن العناصر الضرورية لتفعيل السياسات المائية واستراتيجياتها ولأنها ايظا توفر الإطار القانونى للإصلاح المؤسساتي والمعايير التنظيمية ونظم الإدارة وتطبيق اللوائح الازمة لانجاح اعمال هذه الادارة واهدافها. لقد أقرت الدول بأهمية التشريعات المائية ولوائحها لتعزيز كفاءة المنظومة المائية كما أن التشريعات تشجع اللامركزية والمشاركه على المستوى الوطنى لإصحاب المصلحة جميعاً فى عملية صنع القرار المائي كما وتؤدى التشريعات المائية دوراً مهماً فى صياغة السياسات والإستراتيجيات المائية وتوفر المعايير التنظيمية ونظم الإدارة وتطبيق لوائح العمل الميدانية.

ان الحاجة الماسة لتطوير أسس ومفاهيم جديدة للتعامل مع الموارد المائية والمتمثلة بالادارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة للموارد المائية (السطحية والجوفية) اصبحت ضرورة ملحة لمستقبل اي البلد. ان تنظيم وادارة واستثمار الموارد المائية هي ليست فقط عملية تخزين ونقل وتوزيع المياه وانما لها علاقة مباشرة بالفعاليات البشرية والنظم الاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية لذا وجب اعتماد الإدارات المائية الوطنية الصحيحه والجديده لان الادارات الحالية ما زالت تعاني من تعددية القطاعات ذات العلاقة بموضوع المياه. ان مفهوم الادارة المائية الشاملة والمتكاملة والمستدامة يستند إلى مبدأ توفير الامدادات المناسبة من المياه المطلوبة للاغراض التنموية المختلفة وفي الوقت المناسب وحسب واقع واحتياجات كل محافظة. ان الهدف المركزي لهذه الإدارة المتطورة والحديثة هي تحقيق التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتنامي على المياه للاغراض التنموية المتنوعه. لذا فان جهوداً متميزة يجب ان تبذل في مجال تنمية الموارد المائية للمحافظة او المنطقة المعنية من اجل تحقيق هذه الموازنة ومجابهة المعوقات التي تعترضها وفي مقدمتها ارتفاع تكاليف المالية للمشروعات المقترحة لتنمية الموارد المائية. أن ضعف الإلتزام بمتطلبات الادارة المائية الجديده يودي الى التراجع فى التنفيذ الميداني وإلى عدم الإلتزام بالتعليمات لذا يجب أن تتعاون الأجهزة الحكومية ذات الصلة على تطبيق قوانين الادارة المائية الجديده ولوائح العمل الميداني وتنفيذ متطلبات ألاحكام القضائية لذا تعد إلجهات المشرفة على تنفيذ مفاهيم ومتطلبات الادارة الجديده للموارد المائية وتطبيق القوانين واللوائح مهمة جدا وينبغى لذلك أن تكون هنالك روابط او مجالس للمياه بين الادارة المعنية ومستخدمى المياه وتكون

جـزءاً لا يتجـزأ مـن إدارة المـوارد المائيـة الجديده وفي عملية صنع القرار والمساعدة في تنفيذ القوانين وتطبيق الخطط الميدانية وفـي إدارة شئون المياه كما لابد من اتخاذ مجموعـة مـن الاجـراءات لـدعم الإلتـزام بالتشـريعات المائيـة وتنفيـذها مثـل (نشـر المعلومـات / المسـاعدة الفنيـة المحفـزات الاقتصـادية / مشـاركة المنظمـات غيـر الحكوميـة / عقـد الشـراكات/ نشـر قصـص النجـاح / تعلـيم جميـع أصـحاب المصـلحة وتـوعيتهم / النهـوض بقـدرات عمليـة الرصـد والمراقبـة / تأسـيس نظـم ذاتيـة الرصـد / التوثيق والإبلاغ من أجل تعزيز قدرات مجال الرصد / حث المواطنين على رفع الشكاوى / تنميـة المعـايير لضـمان قابليـة الاسـتجابات للتنبؤ ضد الإنتهاكات وتنمية القدرات من أجل مصـداقية أدلـة الإتهـام عنـد إنتهـاك قـانون المياه).

ان المقومـات الرئيسـية التـي يجـب تحديـدها والعمـل علـى توفيرهـا كمتطلبـات اساسـية لبـدء العمـل الصـحيح فـي مجـالات الادارة الشـاملة والمتكاملـة والمسـتدامة للموارد المائية كهدف رئيسي للتنمية المائية المستدامة عديده وتـاتي فـي مقدمتها (تقييم المـوارد المائيـة الاساسـية لتحديـد الموازنـة المائيـة حـول المـوارد المتاحـة / تقـدير الاحتياجـات المسـتقبلية لرسـم سياسـة مائيـة سليمة / وضع بدائل للحد من العجز المائي المتوقع). ان عدم الدقة في التقييم تعود ل (تعقيد للنظم الهيدرولوجية تحت الظروف المناخية المختلفة / تذبذب الموارد المائية وعدم استمراريها / ضعف تقنيات المراقبة والقياس).

ان الادارة المائيـة الشـاملة والمتكاملـة والمستدامة والشفافه للموارد المائية تتوقف عـلـ ى (وضـوح السياسـة المائيـة / امكانيـة تنفيذ البرامج تبعاً للقدرات المادية والبشرية). وفي هذا الصدد لابد من ضمان عدم وجود تفاوت بين التخطيط وبين وضع البرامج التنفيذية للتغلـب علـى (المشـاكل الطبيعيـة / الفنيـة / الاقتصادية / وتجاوز تعدد المؤسسات القائمة علـى ادارة الميـاه / فاعليـة آليـات التنسـيق / عدم وجود التضارب بين عمل واهداف هذه المؤسسـات / الاهتمـام بـالكوادر المدربـة والمؤهلة / بناء المراكز العلمية القادرة على الاستيعاب المتخصصين في الادارة المائية الجديـده / الاسـتعانة بـالخبرة القادمـة مـن الخـارج) ممـا سـيجعل ديمومـة واسـتمرارية الادارة المائية على المدى البعيد غير معرضة للتعثر كما يتطلب العمل على تنمية الموارد البشـرية مـن خـلال (التـدريب المتواصـل / تطوير قدرات العاملين / انشاء مراكز البحث العلمـي / الـربط بـين المؤسسـات العلميـة والبحثيـة المتنوعـة ذات العلاقـه وتـدعيم قدراتها كعناصر اساسية نحو ادارة متكاملة).

وتتسـم ألأدارة الشـاملة والمتكاملـة والمسـتدامة للمـوارد المائيـة علـى مسـتوى الحوض الهيدرولوجي بالتعقيد الشديد لانها يجب ان تتضمن معالجات للجوانب (التقنية / ألأقتصادية / المؤسسية / القانونية / البيئية / ألأجتماعيـة / وغيرهـا) وتتضـخم هـذه الضـغوطات حينمـا يتعلـق ألأمـر (بالأنهـار العابرة للحدود وتكون هنالك ضرورة قصوى فـي التعـاون بـين البلدان المتشـاطئة للأتفـاق علـى خطـة رئيسـة مشـتركة لأدارة احـواض المياه المشتركه).

وفـي ضـوء التطـورات العلميـة المتسارعة فى العالم من حيث التقدم العلمي والتكنولوجى وبالإضافة إلى ما يحدث نتيجة ظـاهرة التغيـرات المناخيـة أصـبح مـن

الضرورى أن يتغير مفهوم ومحتوى طريقة التعامل مع التحديات المائية فى عالم اليوم بحيث يجب ان تشمل الجوانب (الإجتماعية / الإقتصادية / السياسية / البيئية) لان قطاع المياه أكثر حساسية وتأثيراً بهذه المتغيرات. لقد إعتمدت منتديات المياه العالمية عام 1992 على مفهوم جديد للتعامل مع المياه من خلال مفهوم الإدارة الشاملة و المتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائية الذى يطالب بضرورة معالجة مشاكل قطاع المياه فى (اطاره الكلى) المتداخل مع كل قطاعات الاقتصاد (الزراعة / الصناعة /الخدمات) علما بان الاستنباط الاول لمفهوم الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة للموارد المائية طرح فى عام 1977 فى مؤتمر ماردى بلاتا ولكنة ارتكز على مبدأ التخطيط المركزى ولصعوبة تنفيذ خطط مركزية عملاقة لادارة الموارد المائية بشكل سليم فقد تغير مفهوم الادراة المائية الى مفهوم الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائية حيث انتقل المفهوم من الشمولية إلى الترابط المنطقى أى تحول الاتجاه في مجال التخطيط والإدارة من العمليات إلى العمليات الأكثر واقعية وفعالية. ولكى تتمكن الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائية من تحقيق أهدافها وحل المشاكل المائية فقد اتبعت العديد من أساليب الإدارة تاشملة والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائية بمعنى أن هذا المفهوم الجديد (الإدارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائية) يعنى تخصيص وتوزيع الموارد المائية المتاحة حالياً ومستقبلاً (المياه التقليدية والمياه الغير تقليدية) بما يوفر لكل نشاط تنموى المياه التى يتطلبها (كما ونوعا) وزمانياً ومكانياً لتحقيق أعلى عائد اقتصادى وأعظم مردود اجتماعى مع الربط بين الأبعاد الطبيعية والبيئية والأبعاد الثقافية والمجتمعية.

إن من اهم الاحتياجات المطلوبة لضمان نجاح تطبيقات الادارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة للموارد المائية هي:

الدعم المالي:

تعتمد مفاهيم الإستدامة والاستمرارية ضمن الادارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة على وجود مخطط مالي واضح يحدد مصادر التمويل والآليات الاقتصادية بهدف ضمان الأساليب المثلى لتخصيص التمويل المطلوب حيث يعانى قطاع المياه المملوك غالباً للقطاع العام مع مشاركة ضئيلة من القطاع الخاص من فجوة تمويلية فاستثمارات قطاع مياه الشرب مثلاً تمتص من المال العام كميات كبيرة ولا تجلب عوائد اقتصادية مثلى لذا لابد من إقتراح آليات مختلفة لتمويل مشاريع المياه مع الإستدامة الاقتصادية والمالية لها لضمان استمرار الإمداد بتلك الخدمات المائية. ويعد تدبير الموارد المالية لتمويل المشروعات المتعلقة بالمياه لتحقيق المتطلبات المائية وإستدامتها هى المعوق الأساسى الذى يقف حائلاً امام تحقيق المشاريع المائية حيث تحتاج مشاريع تطوير شبكات المياه والصرف الصحي ووحدات المعالجة إلى اعتمادات مالية من الصعب توافرها من خلال الميزانيات الحكومية كما أن تاثير إنشاء وإحلال وتجديد الأعمال الصناعية على شبكة الرى والصرف الصحي يتطلب أيضاً توافر إعتمادات مالية كبيرة. وتتصف

الموارد المالية فى معظم بلدان بالمحدودية في توفير التمويل اللازم للاستثمارات المائية ولضمان الجدوى والإستدامة الماليةالفعالة للمياه يجب وضع خطة تمويل واضحة كما وتقوم شركات القطاع الخاص بتجسيد وتحفيز العمل فى مجال إدارة موارد المياه حيث لا تقوم بالتوقيع على أى عقد دون التأكد من قدرتها على توفير الإمدادات الكافية من المياه وذلك حتى لا تعرض سمعتها للخطر ولذلك يجب ان تطلب شركات القطاع الخاص توضيح القواعد المنظمة لإدارة أحواض المياه وحقوق المياه التى تتسم بعدم الوضوح وبالمثل تتحمل شركات القطاع الخاص المسئولية عن المياه الضائعة والتى تظهر ضرورة مناقشة المعايير والسياسات الخاصة بهدر المياه. وينبغى هنا الإشارة إلى أن دخول القطاع الخاص فى مجال الخدمة المائية يعتبر من القضايا المرغوب فيها لتحقيق عائد مادى مناسب لذا فإن دور الدولة يجب أن ينصب على أن يحقق القطاع الخاص هذا العائد من خلال إعطاؤه مميزات نسبية من إعفاءات ضريبية أو جمركية أو تسهيلات إدارية ولكن دون أن تتأثر الكيانات المجتمعية للمواطنين من ذوى الدخل المحدود او تتاثر قدراتهم المالية. لقد شجعت الجهات الدولية المانحة والبنوك على خصخصة إدارة المياه وتوزيعها لتحقيق الإسترداد الكامل للكلفة وتحسين كفاءة مرافق التوزيع العام ولكن يرى بعض من المعارضين لخصخصة المياه أنها ستخلق حواجز جديدة أمام الإستفادة من الموارد العامة ومن الجدير بالذكر أن خصخصة الخدمات ليست ترفاً بل أصبحت ضروره مما يتطلب رفع ولو جزء من الأعباء المالية والإدارية عن كاهل الحكومة وينبغى تقييم جميع المقاربات المحتملة للخصخصة وفقاً لعناصر الفعالية والكفاءة المساواة.

الدعم التكنولوجي:

إن البحث العلمى أساس لكل تطور وكل تقدم وان تشجيعه فى ميدان الموارد المائية يعد من الإستراتيجيات التى يتوجب انتهاجها وإعتمادها والعمل على تحقيقها بكل الوسائل مما يتطلب التأكيد على اعتماد سياسات مناسبة من البحث العلمى وتخصيص الإعتمادات المالية اللازمة لها أسوة بالبلدان المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً بهدف تطوير بعض القطاعات المهمه ضمن تقنيات الاقتصاد فى إستهلاك المياه وتحلية مياه البحر بهدف تخفيض تكلفتها وتعميمها وتنقية المياه المستعملة وإعادة إستعمالها وتقنيات نقل المياه وتحويلها بين المناطق والوقاية من الجفاف او من الفيضانات. وهناك العديد من البرامج المقترحة للإستفادة من التكنولوجيات الـمـ

تاحه:

الإستفادة من نظم الإستشعار عن بعد فى التنبؤ بالموارد المائية المختلفة مع الإرتقاء بمستوى إدارات المياه فنياً وإدارياً ودعمها بالبيانات الإلكترونية وتبادل المعلومات عن طريق الإنترنت.

ربط جميع الإدارات المائية بغرفة تحكم مركزى عن طريق شبكة ربط إلكترونية تتولى التنسيق بينها جميعاً وإرسال التعليمات المائية إلكترونياً وإستقبال البيانات والإستشارات.

تنفيذ خطة تركيب أنظمة تحكم آلية لفتح وغلق البوابات على مختلف أنواع الترع وكذلك على القناطر الرئيسية وتوصيلها عن

طريق شبكة ربط إلكترونية إلى غرف تحكم بإدارات الرى والرصد والتحكم فى كميات المياه التى بدورها تتلقى الأوامر إلكترونياً من غرف تحكم رئيسية بالجهة المشرقه والمعنيه بالادارة المائية الجديده.

ربط آبار متابعة منسوب المياه الجوفية بشبكة ربط إلكترونية يتم توصيلها بغرفة التحكم المركزية لمتابعة إنخفاض المنسوب مع عمليات السحب من الآبار الأخرى والمرصودة إلكترونياً كما يجب تزويد مختلف الآبار الجوفية بعدادات إلكترونية وشاشات أوامر متصلة إلكترونياً بقطاع المياه الجوفية بالوزارة للرصد وإعطاء أوامر ضخ المياه ومعدلاتها من غرف التحكم الرئيسية.

ربط مراكز المعلومات المختلفة بعضها ببعض بشبكة ربط إلكترونية تسمح بتبادل المعلومات والإستشارات مع تطوير البحوث والدراسات الخاصة بالمشاكل الميدانية فى الوزارة وضع بروتوكول إلكترونى يسمح بإتصال مهندسى الوزارة بمراكز المعلومات المختلفة من أجل الإسهام فى تنفيذ البحث التطبيقى بشكل واقعى وبيانات واقعية حقيقية.

الدعم المجتمعي:

التأكيد على أهمية بناء الوعى المجتمعى بخطورة مشكلة المياه حيث أن هناك العديد من مظاهر نقص هذا الوعى بشكل عام بأهمية المياه وقيمتها فى العملية التنموية وكيفية المحافظة عليها وحمايتها من التلوث وترشيد إستخدامها وتتضح تلك المظاهر فى تلويث مجرى الأنهار بالملوثات الكيميائية والصناعية وتلويث الترع والمجارى المائية والتعديات المختلفة على المجارى المائية والزراعات والأنشطة المخالفة للتشريعات البيئية وكذلك الإسراف فى الإستخدامات المائية المنزلية والصناعية..... إلخ. ومن هنا يجب أن تتضافر جميع جهود المؤسسات الإعلامية والتعليمية والبحثية والدينية والتشريعية والتنفيذية للعمل على رفع الوعى المجتمعى إزاء مشكلة المياه إذ من الممكن أن تذهب كل الجهود التى تبذل فى مجال إدارة المياه إدراج الرياح ما لم تتغير سلوكيات الجمهور الذى يشارك بشكل مباشر أو غير مباشر فى عملية إدارة المياه.

الدعم الوجستي:

تركز العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية منذ تسعينيات القرن الماضي على إعادة تعريف مفهوم الأمن بحيث لم يعد فقط يعني القوة العسكرية للدولة بل توسعت لتشمل قوتها الاقتصادية ومدى قدرتها على الحفاظ على مواردها الطبيعية وتنميتها وفي مقدمتها المياه واصبح مفهوم الأمن المائي أحد مكونات الأمن القومي وارتبط هذا المفهوم بطبيعة الحال بمفهوم الأمن الغذائي لأن لُب الأمن الغذائي ونتيجته هو المياه. ويواجه الأمن المائي العراقي تحديات كثيرة مع (دول الجوار المائي) التي لا تنحصر فقط في أن السدود وهي تمثل اساسا اعتداءاً على حقوقنا المائية التاريخية وعلى السيادة العراقية ولكنها تكمن في أن آثار السدود السلبية والكارثية على العراق والتي لها تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية تهدد استقرار الدولة ومستقبل شعبها والاجيال

القادمه وما لذلك من تداعيات على السلام والأمن الإقليميين. ولما كان تحقيق الأمن المائي يتطلب اليات فعالة تراعي قيمة الموارد المائية وسرعة تأثرها بالمخاطر لذا كان لابد من وجود (ادارة رشيدة للمياه) من خلال تطبيقات (الادارة الشاملة والمتكاملة والمستدامة والشفافة للموارد المائية العراقيه)عند التعامل مع تحديات التي يواجهها الأمن المائي باتباع الوسائل السلمية وإذا فشلت تلك الوسائل وأصبحت الموارد المائية موضوعاً للنزاع وليس أمام العراق إلا اللجوء إلى الآليات القانونية للدفاع عن حقها الثابت في مياه (دجلة والفرات) ومن خلال العمل على استصدار قرارات من المنظمات والمحاكم الدولية والإقليمية لتسوية هذه الأزمة.

تغطية ندوة
التغيرات المناخية وأثرها على حياتنا ومعيشتنا"

نظمت" جمعية الأكاديميين العراقيين في أستراليا ونيوزيلندا " مساء الاحد المصادف 15 نوفمبر ندوة اكاديمية حول " التغيرات المناخية واثرها على حياتنا و معيشتنا " على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

ادارالندوة التي جرت على منصة الزوم الزميل المهندس الاستشاري هاني كوركيس الذي استهلها بالترحيب بالحضور ثم قدم ا. د احمد الربيعي رئيس الجمعية الذي اعاد الترحيب بالحضور وشكر الزميل المهندس هاني كوركيس على جهده المتميز في التحضير للندوة واستخدام تقنية البلوجينز واشاد بجهود الزميلين ا . د مقداد الجباري و ا د حميد الخفاجي وشكرهما على تفضلهما في المشاركة في الندوة ثم اشار الى اختيار الجمعية هذا الموضوع البالغ الاهمية للبشرية وكوكبنا واكد ان هذه الندوة هي باكورة سلسلة من الندوات الاكاديمية الموجهة الى الوسط الاكاديمي والمهتمين من جمهور جاليتنا والتي سيتم تقديمها دوريا كل شهرين

ثم تعاقب الزميلان الجباري والخفاجي على تقديم محاضرتيهما اللتين تميزتا بغنى محتوياتهما الى جانب حيوية تقديمهما وسلاسة اسلوبهما.

وقد شهدت الندوة مساهمة حيوية من قبل الحضور مع مداخلات نوعية اغنتها وزادتها حيوية.

https://drive.google.com/file/d/14tf0RO

.ks57_GyN_iuDfvo_Cxc7xw22Ta/view?ts=5fb5076a

A/Professor Ahmad Alrubaie - OAM
Senior Consultant Gastroenterologist
Therapeutic Endoscopist / Bariatric Endoscopist
The University of NSW(UNSW) - Faculty of Medicine

Ahmad
Dr Qai...
Hani Korkis
Mukdad
Hus...
Dakhil
Dr Ammar
Alkhafaji
Bushra Alobaidi
rami
0:03 / 1:55:29

التغيّرات المُناخيّة وتأثيراتها السلبية على برامج التنمية المستدامة
مجموعة من الحقائق الإحصائية
Click to add notes
8:18 / 1:55:29

ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون يمكن أن يؤثر على حاصل المحاصيل .تشير بعض التجارب المختبرية إلى أن ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون يمكن أن يزيد من نمو النبات .ومع ذلك ، هناك عوامل أخرى ، مثل تغير درجات الحرارة ، والأوزون ، والقيود المفروضة على الماء والمغذيات ، قد تعوق هذه الزيادات المحتملة في الحاصل .على سبيل المثال ، إذا تجاوزت درجة الحرارة المستوى الأمثل للمحصول ، وفي حالة عدم توفر كمية كافية من الماء والمغذيات ، فقد يتم تقليل أو عكس زيادة الغلة .ارتبط ارتفاع ثاني أكسيد الكربون بانخفاض محتوى البروتين والنيتروجين في نباتات الجت(Alfalfa) وفول الصويا والقمح والرز ، مما أدى إلى فقدان الجودة . يمكن أن يقلل انخفاض جودة الحبوب والأعلاف من قدرة المراعي والمراعي على دعم رعي الماشية. يمثل هذا التأثير المباشر لارتفاع ثاني أكسيد الكربون على القيمة الغذائية للمحاصيل تهديدا محتملاً لصحة الإنسان. تتعرض صحة الإنسان أيضا للتهديد من خلال زيادة استخدام مبيدات الآفات بسبب زيادة ضغوط الآفات وانخفاض فعالية المبيدات
26:16 / 1:55:29

Impact on Agriculture
ارتفاع درجات الحرارة القصوى وهطول الأمطار يمكن أن يمنع المحاصيل من النمو .يمكن أن تضر الأحداث الشديدة ، وخاصة الفيضانات والجفاف بالمحاصيل وتقلل الحاصلات على سبيل المثال ، في عامي 2010 و 2012 ، أثرت درجات الحرارة المرتفعة لبلا على محصول الذرة الشاميةعبر حزام الذرة بالولايات المتحدة ، وتسبب ظهور البراعم المبكرة بسبب الشتاء الدافئ في ولاية ميشيغان الأمريكية بخسائر بقيمة 220 مليون دولار في محصول الكرز في ذلك العام.
من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ والاحترار العالمي إلى خفض الإنتاج الزراعي بنسبة 2٪ كل عقد في هذا القرن مع الزيادة المستمرة في عدد السكان والتي تبلغ 7.26 مليار نسمة اليوم ومن المتوقع أن تصل إلى 9.6 مليار بحلول عام 2050، سيكون هناك طلب متزايد على استخدام الموارد الوراثية النباتية المهددة لزيادة الإنتاج الزراعي
28:42 / 1:55:29

إن المقالات في المجلة تعبر عن آراء الزملاء اصحاب هذه المقالات.